جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

اللغة والأدب العربي

دراسات لغوية

لسانيات عربية

رقم: ل ع 05

إعداد الطلبات :

بن عامر رانيا

رتيمة صونيا

يوم: 2025/06/02

التلقي المعاصر لعلم أصول النحو العربي بين سلطة التراث ومحاولات التجديد

صلاح الدين ملاوي	أ.د	رئيسا	جامعة محمد خيضر-بسكرة-
عبد القادر رحيم	أ.د	مشرفا ومقررا	جامعة محمد خيضر-بسكرة-
أبو بكر زروقي	أ.مح.أ	مناقشا	جامعة محمد خيضر-بسكرة-

السنة الجامعة:2024/2025

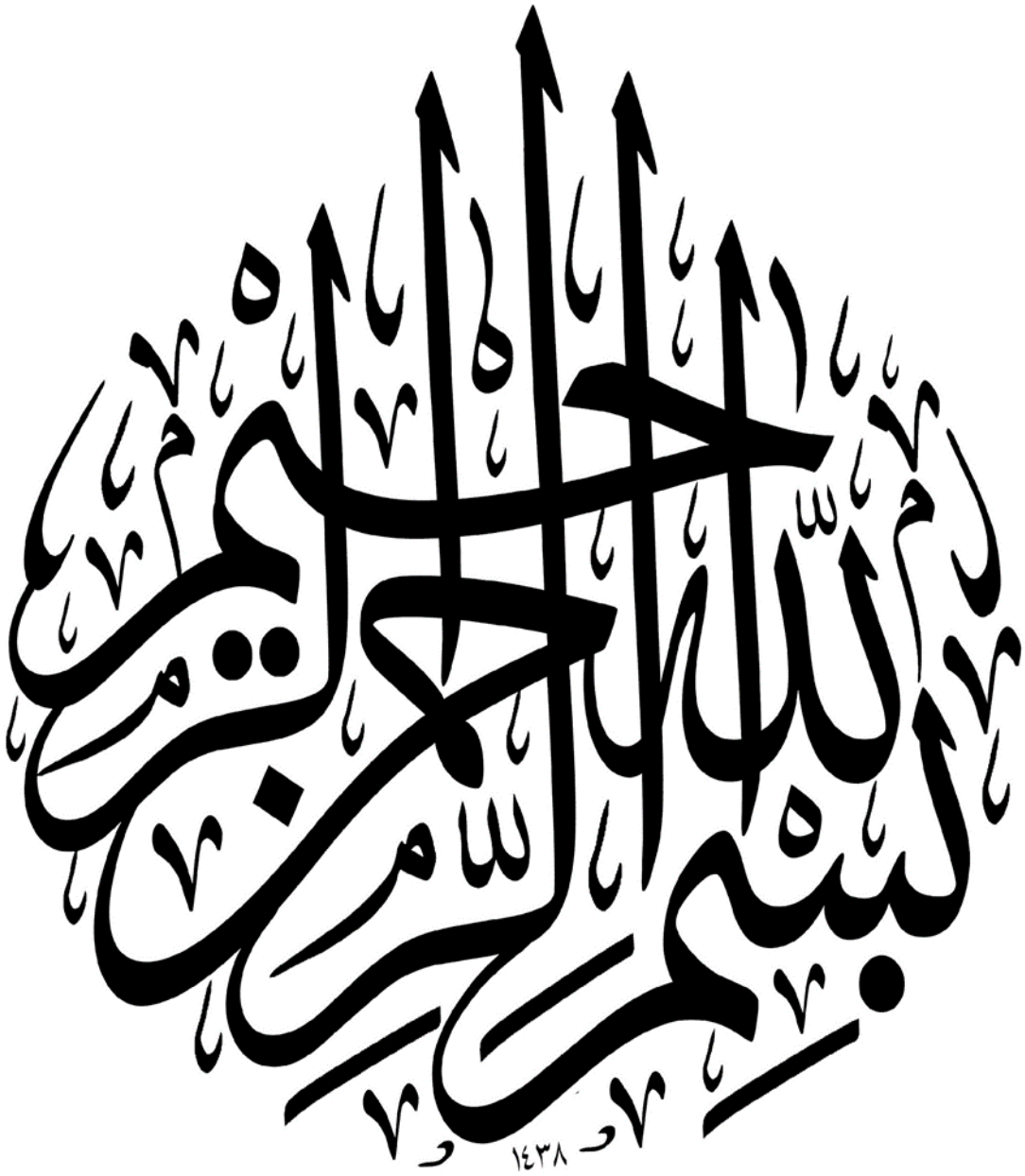
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

لقد رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحد رجلين:

رجل معتكف فيما شاده الاقدمون وآخر آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون

وهنالك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير وهي أن نعمد إلى ما أشاده الأقدمون فنهذبه ونزيده

وحاشا أن ننقضه أو نبيده

عالما بأن غمض فضلهم كفران للنعمة وجحد مزايا سلفها

ليس من حميد خصال الأمة

الطاهر بن عاشور

يعد علم أصول النحو العربي لبنة أساسية في صرح الدراسات اللغوية العربية ،فهو العلم الذي يتولى وضع القواعد و الأسس المنهجية الذي يستند إليها نحاة العربية في ضبط قواعدهم و إصدار أحكامهم النحوية.

ومن بداهة القول أن علم أصول النحو العربي نشأ متزامنا مع علم النحو كونه الأداة و الوسيلة التي يستند إليها علماء العربية في استقراء الظواهر فهو بمثابة المرجع و الظابط لعملية التقعيد و مع تطور الفكر اللغوي توالت الدراسات و تتابعت الأبحاث.

وقد ظهر أعلام بارزون، لينظروا إلى التراث النحوي، وما خلفه الرعيل الأول في محاولة منهم لاستنطاقه وإعادة النظر فيه، واستئنافه، مما يجعله ظاهرا بشكل جلي في كتاباتهم، حيث سطّروا بأقلامهم رؤى متباينة وتصورات مختلفة. واقترابا من هذه الفكرة جاء موضوع بحثنا موسوماً " بالتلقي المعاصر لعلم أصول النحو العربي بين سلطة التراث ومحاولات التحديد" وأردنا به الوقوف عند واقع هذا التلقي عند المحدثين، لننطلق من جملة تساؤلات تمثلت في :

- ✓ كيف تلقى الدارسون المحدثون علم أصول النحو العربي ؟وهل هناك تعارض بين التراث النحوي القديم و الدراسات الحديثة؟

وفي محاولة منا للإجابة عن الاشكالية المقدمة سيق البحث في إطاره النظري، وكانت خطته متمثلة في تمهيد وثلاثة فصول، بعد مقدمة وخاتمتها كانت راصدة لأهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذا البحث.

فكان الفصل الأول بعنوان: أدلة النحو العربي (الإمتداد التراثي والنظر الحديث) وخصصناه لدليلي السماع والإجماع، وأردفناه بآراء المحدثين من هذين الدليلين.

أما الفصل الثاني فاقتصر الحديث فيه عن الدليل العقلي ؛ فعقدناه لتعريفهما وبيان أنواعهما كما أنيط به الكشف وتقصي أراء المحدثين حولهما.

أما الفصل الثالث فكان مُعنونا ب". أصول التفكير النحوي بين منهج النحاة واجتهاد المحدثين " وقد سبق رصد أحكام وأراء المحدثين حول أهم نظريتين في النحو العربي، ويتعلق الأمر ب" العامل " و " العلة النحوية " .

وأنهي البحث بخاتمة سعت إلى الظفر بأهم النتائج ؛ حيث سبق أن مادة هذا البحث قد زاوجت بين المرجعيتين : التراثية والحداثية.

واستقينا مادة البحث من جملة مصادر والمراجع؛ فكانت مصادر التراث معينا لها، كما كانت كتب المحدثين من أهم روافدها. ولعل أهم المصادر التراثية نذكر: الخصائص لابن جني، لمع الأدلة لابن الأنباري، الإقتراح للسيوطي. أما كتب المحدثين فنجيد بالذكر منهم: كتاب أصول النجو لسعيد الأفغاني، كتاب الأصول لتمام حسان.

وتجدر الإشارة الى أن موضوع البحث يتكئ على المنهج الوصفي، بآلية التحليل الذي يتماشى وطبيعة الموضوع ومتطلباته.

أما عن الدراسات السابقة لهذا الموضوع، نستطيع القول أن :

- أصول النحو العربي بشكله العام: قد حظي بكثير من الدراسات التي بحثت فيه من زوايا متعددة، وتناولت جوانبه المختلفة ، بيد أننا نظرنا إلى الموضوع بشكله الخاص.

-التلقي المعاصر لعلم أصول النحو العربي: فإنه وبالرغم عن منتهى علمنا وحدود اطلاعنا ، لم نجد إلا دراسة واحدة قريبة منه وهي رسالة دكتوراه بعنوان " أصول النحو العربي في ضوء التفكير اللساني المعاصر " من إعداد الباحث صلاح الدين يحيى.

ولكن البحث والحديث عن أصول النحو العربي لدى الباحثين المعاصرين هو من الموضوعات التي لا يسهل تناولها ؛ ومرد ذلك إلى تشعبها وكثرتها. وهي بذاتها ما يمثل صعوبات البحث، علاوة على ذلك عدم تمكننا من بعض المراجع التي كانت ستثري البحث، ويتعلق الأمر بكتاب عبد العزيز عبد الدايم " الإستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي" الذي كان ليزيد البحث ثراء، أضف إلى ذلك كتاب القياس في النحو ل " جاسم الزبيدي ".

وختامٍا، نتوجه بخالص الشكر وعظيم الثناء إلى الأستاذ الدكتور عبد القادر رحيم ، الذي شرفنا بإشرافه على هذا العمل وما أبداه من توجيهات سديدة ، وارشادات حميدة .

كما لا يفوتنا في هذا المقام، أن نعرب عن امتناننا لأستاذنا الفاضل العالم المقتدر الدكتور الأمين ملاوي، لما له من فضائل بالغة، فهو الذي أهدى لنا موضوع البحث، وأمدنا بفكرته الأولى، ووجهنا إلى جملة من المراجع.. فله جزيل الشكر.

ولا ندعي في هذا العمل إحاطة ولا علما، وتبقى محاولة تحتاج إلى تقويم وإثراء ، وهذا ما نجده في ملاحظات أعضاء اللجنة الموقرين، التي قبلت –مشكورة – مناقشة هذا البحث.

ج

مدخل المفاهيمي: بنية العلم وآليات الاشتغال

- تعريف أصول النحو

أ/ لغة

ب/ اصطلاحا

- **مفهومه عند القدامى.**
- **مفهومه عند المحدثين وبدائل الاصطلاح**
- **نشأة علم أصول النحو العربي**

❖ **مفهوم اصول النحو :**

1/تعريف أصول النحو:

إن من أبجديات أي دراسة علمية الوقوف على ماهية المصطلح بداية من مفهومه اللغوي وصولاً إلى ما تواضع واتفق عليه أهل ذلك الإختصاص وأصحاب تلك الصناعة، فكان لزامًا علينا النظر في معاني ومدلولات ، وحدثي هذا المركب الإضافي –قيد الدراسة– في العرفين؛ اللغوي والاصطلاحي.

❖ **الأصل بين اللغة والإصطلاح:**

يقول صاحب لسان العرب الأصل هو «أسفل كل شيء وجمعه أصول وهو الأساس الذي يبنى عليه غيره، ورجل أصيل له أصل وثابت الرأي عاقل، ورأي أصل له أصل»[1]

أما صاحب التعريفات فقال: «ما يبنى عليه غيره[2]»

❖**النحو بين اللغة والإصطلاح:**

إن الباحث في المعجمات اللغوية تستوقفه جملة من المعاني والمدلولات للفظة (النحو)، والتي أبرزها القصد والطريق.

[1]ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ج1، مادة (أصل)، ص80

[2]الشريف علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات النحو**: ابراهيم الأبياري، دار الريان، د.ط، د.ت، ص 45.

فقد جاء في " لسان العرب " لابن منظور:» النحو القصد والطريق ونحوت خوك أي قصدت قصدك، ونحا نحوه، إذا قصده، ونحا الشيء بتجاه وينحوه إذا حرفه، ومنه سمي النحوي لأنه يعرف الكلام إلى وجوه الإعراب[1]»

إصطلاحا:

للنحو عدة للتعريفات ولعل أشهرها:

تعريف ابن السراج: «النحو انما أريد به أن ينجو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب ؛ وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب»[2]

أما ابن جني فعرفه بقوله: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتشبه والجمع والتدقيق والتكثير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس بالعربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به اليها»[3]

وبالنظر للتعريفات السابقة فإن النحو هو العلم الذي يحقق لمتعلمه إستقامة لسانه، ويتيح له النسج على منوال العرب ومحاكاة أساليب تعبيرهم.

❖مفهوم أصول النحو عند القدامى:

يعتبر أبو البركات الأنباري؛ أول من عقد تعريفا لعلم أصول النحو العربي فحده بقوله: «أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع

[1] ابن منظور، لسان العرب، (ن.ح.و)، ص155.

[2] أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط2،1996، ص

[3] ابن جنى (أبو الفتح عثمان)، **الخصائص،تح: محمد النجار**، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، 1955، ص

الإطلاع على الدليل فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والإرتياب»[1]

إن القارئ لهذا التعريف يجد أن صاحبه، يرى بأن أصول النحو العربي هي الأدلة التي قامت عليها الصناعة النحوية، وانبثقت عنها فروع هذا العلم وفصوله، كما نلاحظ أنه قد ربط ووصل بين تعريف أصول النحو وأصول الفقه، وألحقه به؛ ما يعكس لنا التقارب بين كلا المنظومتين ومسألة التفاعل والتأثروالتأثير المتبادل بين الصناعتين إضافة اشتراكهما في هدف واحد، وهو استخراج الأحكام وإثباتها استنادا إلى الأدلة، مع بيان وجه الخطأ من الصواب في ذلك.

ليأتي بعد ذلك صاحب الإقتراح ويسوق لنا تعريفه لهذا العلم بقوله: ‹‹علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الإستدلال بها وحال المستدل»[2] وهو بهذا يرى بأن علم أصول النحو العربي؛ هو ذلك العلم الذي ~~يعنيُعنى~~ بالبحث عن الأدلة، وتحديد مصادرها وحجيته، وبيان طريقة ~~الاستدلالالإستدلال~~ بهذا الدليل، وظروف المستدل وأحواله.

مفهومه عند المحدثين:

وبعد ما فرغنا من بيان مفهوم أصول النحو العربي لدى رجاله الأوائل المؤسسين لهذا العلم، نشرع بالحديث عن مفهومه لدى الباحثين المعاصرين.

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن قبيلا من الدارسين المحدثين ممن استفرغوا الجهد في دراسة أصول النحو العربي، لم يعقدوا تعريفا لهذا العلم، بل اكتفوا بإيراد تعريف سلفهم، ونقلوه

[2] جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، تقديم: علاء الدين عطية، دار البيروتي، ط2، 2006/1427، ص21

بنصه وركنوا إليه، ولم يرضوا عنه بدلا، ولكن بالمقابل اجتهد لفيف آخر في أن يورد تعريفا.

ومبتدأ الكلام " محمد عيد " الذي يعد أصول النحو العربي «الأسس التي بنى عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافاتهم وجدالاتهم، والتي كانت لمؤلفاتهم كالشرايين تمد الجسم بالدم والحيوية»[1]

- وفي **تعريف آخر** وأكثر دقة من سابقه ، هذا ما ساقه لنا " صاحب الياقوت " بقوله: «أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الأربعة الإجمالية العامة التي هي أصول في استخراج قواعده وأحكام مسائله، لا التفصيلية التي تتعلق ببعض المسائل العامة الكبرى من حيث هي أدلته لا من حيث مسائلها وضرب أمثلتها، وطرق كيفية الاستدلال بها في مسائلة من حيث معرفة الأقوى والأضعف، والتقديم للأدلة عند التعارض ونحوها، وحال المستدل بها وما يتعلق به من أحكام وأوصاف وشروط ليصح منه الاثبات للمسائل النحو»[2]

ونظيرهما في الصنيع " محمد عبد الفتاح الخطيب " الذي حد أصول النحو العربي بقوله: «منهج الفكر النحوي، ومنطقه الذي صدر عنه في بناء نظريته»[3]

---

[1] محمد عيد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، ط 4 1989، ص5

[2] عبد الله سليمان العتيق، **الياقوت في أصول النحو**، الرياض، دن، د ط، ص4

[3] محمد عبد الفتاح الخطيب، **ضوابط الفكر النحوي**، دراسة كليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة أراءهم تقديم عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، ص 36

ويذهب " محمد عبد الرحمن " إلى القول بأن أصول النحو العربي هي «المناهج التي تبين الطريق الذي يلتزمه النحوي في استخراج الأحكام النحوية»[1]

أما أستاذنا " الدكتور الأمين ملاوي " فقد أجاد ضبط المفهوم وبرع في صياغة تعريف لهذا العلم، فجاء تعريفه جامعا مانعا «أصول النحو معرفة كيفية التوصل إلى الأحكام عن طريق الأدلة كما أن أصول الفقه هو معرفة طرق استنباط الأحكام من أدلتها»[2] ومن حسنات هذا التعريف؛ وما يحمد له أنه ألحق تعريف أصول النحو بأصول الفقه، ليحاكي لنا بذلك ابن الأنباري. كما كشف لنا بفكره الثاقب و ذهنيته الوقادة الموضوع المشترك بين العلمين قائلا: «فالأصولي يستدل على شرعية الأحكام بما يقدمه الدليل والنحوي يستدل على وجود الحكم من دليله»[3]

إذن ، كانت هذه جملة من التعاريف التي ساقها المحدثون في حد أصول النحو، والتي كانت تصب في معنى ما ساقه الأولون ولم تخرج عما قالوه:

❖بدائل الاصطلاح:

والجدير بالذكر أن من الباحثين من يعدل عن مصطلح أصول النحو ويستعيضه بأصول الألسنية متخذا إياه البديل الأنسب لأنه أدل على القصد وأدق دلالة، يقول "صبحي الصالح" في هذا الصدد «عبارة أصول الألسنية هنا أوسع مجالا، وأدق دلالة من عبارة أصول النحو التي تحدث عنها نحوي كبير كأبي البركات الأنباري المتوفي سنة557هـ، وجعلها بمثابة المناهج

[1]-محمد عبد الرحمن الحجوج، **الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحا واستعمالا**، رسالة ماجستير تخصص لغة ونحو، جامعة مؤتة، ص 14

[2]-الامين ملاوى، **جدل النص والقاعدة القراءة في نظرية النحويين النموذج والاستعمال**، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الأدب وعلوم انسانية، جامعة باتنة، 2009، ص203.

[3]-المرجع نفسه

الأساسية في البحث النحوي وجعل معرفتها علما قائما بذاته، واحتذى فيها المؤلفين في أصول الفقه»[1]هذا و يضيف في السياق ذاته «والفارق الحاسم بين أصول الألسنية، وما سماه ابن الأنباري أصول النحو يرتسم بكل وضوح في رفضنا حصر البحوث اللغوية في ميدان النحو وحده، أو في البلاغة وحدها،..... مهما يوضع لكل منها على حدة من مناهج، ومهما يحدد لكل منها من طرائق، ومهما يعقد من مقارنات بين مناهج كل منها ومناهج الأصوليون، ومهما يكن إعجابنا وإعجاب غيرنا بأصول الفقه التي انتهى فيها أئمتنا الخالدون إلى أدق النتائج في ضوء الأدلة والبراهين حين عالجوا قضايا الشرع والدين»[2]

ولقد حذا حذوه في إقامة البديل الإصطلاحي " تمام حسان " الذي استعمل مصطلح قواعد التوجيه للدلالة على تلك المعايير والضوابط التي اعتمدها النحاة فيعرفها بقوله: «تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعا كانت أم استصحابا أم قياساً) التي نستعملها لاستنباط الحكم، ولقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم ومقاييس لأحكامهم وآرائهم»[3] « هذا ويوضع لنا " تمام حسان " سبب اختيار تسميتها بهذا المسمى قائلا: « آثرت أن أسمى هذه القواعد، قواعد توجيه لارتباطها بالتعليل، وبتوجيه الأحكام عند التأويل واعتبار وجه منها أولى من الآخر بالقبول»[4]

إلا أن أستاذنا " الأمين ملاوي" كان له رأي آخر وزاوية نظر مختلفة؛ فتجده يعترض وبشدة على ما قدمه تمام حسان، وتنطوي وجهة نظر أستاذنا على أن ذلك الإصطلاح الذي

---

[1]صبحي الصالح، **أصول الألسنية عند النحاة العرب**، ص 60

2-المرجع نفسه، ص 61

3- تمام حسان، **الأصول دراسة أبستمولوجيا للفكر اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 2000، ص190

المرجع نفسه، ص270 [4]

جاء به تمام لا يقوى على النفاذ إلى جميع وظائف تلك القواعد والإحاطة الكاملة بها، بل بحصرها في وظيفة واحدة وبذلك قد اقتصر على أداء غرضه وبيان قصده وفى هذا الشأن يقول الدكتور " الأمين ملاوي " : «إن مصطلح التوجيه، يجعل من تلك القواعد مقصورة على وظيفة واحدة، من وظائف متعددة التي تتكفل ببيانها، فهي تستخدم في إثبات الحكم وكيفية الإستدلال والترجيح والمفاضلة والتأويل»[1] ولم يكتف هذا الأستاذ برد ما جاء به تمام حسان بل وقدم البديل الإصطلاحي، ورأى بأن تسميتها بقواعد الإستدلال هو أنسب وأقوى في البيان لانطباق لفظه على معناه وفي هذا الصدد يقول: «لذلك فتسميتها قواعد الاستدلال لها من تطابق المصطلح على مفهومه ما ليس يخفى.»[2]

أما " على أبو المكارم " فيستخدم مصطلح أصول التفكير النحوي لبدل به على الأسس والمبادئ التي اعتمد عليها النحاة في صناعتهم النحوية، ومضى بفرق لنا بين مصطلحي أصول النحو وأصول التفكير النحوي، بغية تفكيك ما يحصل من تقارب بين الإصطلاحين، حيث يفضي بنا في كثير من الأحايين إلى الوقوع في اللبس ما يبعث على الخلط، وعدم التحكم في المفهوم –كما يقول أبو المكارم–الذي يرى بأن أصول التفكير النحوي هي: «دراسة الخطوط الرئيسة العامة التي سار عليها البحث النحوي، والتي أثرت في انتاج النحاة وفكرهم على السواء، وهذه الخطوط العامة قديمة جدا في البحث النحوي، حتى من الممكن ردها إلى البداية الباكرة لنشأة البحث في النحو العربي، أي إلى أواخر القرن الأول، وأوائل القرن الثاني»[3]

[1] الأمين ملاوي، **جدل النص والقاعدة**،ص270

2– المرجع نفسه

[3] على أبو المكارم ،**اصول التفكير النحوي**، دار غريب، القاهرة، ط 1، 2006، ص17.

أما الإصطلاح الثاني فهو عنده يمثل «المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النحوي وهي بمحاولة متأخرة فترة طويلة عن الوجود الواقعي لأصول التفكير النحوي»[1]

❖نشأة علم أصول النحو العربي

إن الباحث عن نشأة هذا العلم، والناظر في تأصيله يجد أنه «نشأ بالتزامن مع علم النحو، وإن كان علم النحو، قد دون قبله وسارا جنبا إلى جنب، لأنه حيث يكون نحو يكون منهاج استنباط فالعقل لا يسلم بوجود مسائل نحوية، دون الإعتماد على السماع والقياس والتحليل والتعليل، فلا يمكن تصور نشأة النحو من غير أصول، كما لا يمكن تصور بناء من غير أصول»[2]واستنادا الى ما تقدم نخلص إلى أن نشأة أصول النحو العربي، كانت متزامنة مع نشأة علم النحو، فدون هذا الأخير أولا، وتأخر الأول عن قيامه كعلم قائم بذاته. وإذا كان ينسب " لابن السراج " الريادة والسبق في تأليف أول مصنف معنون بأصول النحو. إلا أنه وبإجماع الدارسين يعتبر «عنوانا بلا محتوى في هذا الباب، غير أنه يعد ممن تفطن له، وكتب فيه وأشار إلى بعض أدلته»[3]وتماشيا مع ما تم ذكره نستطيع القول ان: «ابن السراج كان له فضل في اظهار هذا المصطلح إلى حيز الوجود، بغض النظر عن دقة دلالته على ما تعرفه من دلالة المصطلح»[4] «أما المؤسس الحقيقي والفعلي لعلم أصول النحو العربي، والذي أجمع عليه الدارسون فهو ابن جني الذي احتل الريادة والسبق في هذا العلم: حيث «وضع تصورا كاملا

[1] **المرجع نفسه**، ص 17.

2-أريج صالح، **الأصول النحوية المختلف عليها قديما وحديثا**، رسالة ماجيستر، كلية الآداب، جامعة غزة، 2018، ص 12

[3] أحمد عبد الله المنصوري، **الريادة في علم أصول النحو** دراسة وصفية تحليلية، جامعة البصرة، م6، ع24، 2020، ص101

[4] عبد الرحمن الحجوج، **الأصول اللغوية في كتاب الخصائص**، ص 32 ر فاضل السامرائي، ابن حبني النحوي، دار النذير للطباعة، 1969، ص148

في كتابه الخصائص فكان له في اصول النحو باع طويل وجهد كبير، وهو أول من ألف فيه بهذه السعة وهذا الشمول»[1]

ولا مناص من القول بأن: «علم أصول النحو في كتاب الخصائص قد بلغ ذروة نمائه وتطوره بتكامل صورة البحث النحوي على يدي صاحبه، حتى إن الأسس التي قام عليها نشاط من تلاه من اللغويين والأصوليين من النحاة, لم نيلها من التعديل إلا النزر الفليل فأغلب من تلا ابن جني قد طبق الطرائق التي كانت أدواته في البحث، ولم لكن خلافا في هذه الطرائق نفسها وهذا يدل على أن ابن جني قد أو في قدرة لغوية متميزة وملكة نحوية منقطعة النظير، حتى أصبح تأثيره في لاحقيه وأستاذتيه لهم وتعظيمهم لطريقته في التنظير والتفكير من الحديث المعاد»[2]

وبهذا يكون " ابن جنى " قد وضع اللبنة الأولى لهذا العلم، وفتح المجال لا بن الأنباري الذي جاء بعده، واقتفى أثره، وتابع عمله «فصنف في هذا الفن بصورة علم له حدوده وتعاريفه وأقسامه وجمع ذلك في كتاب سماه لمع الأدلة في علم أصول النحو كما صنف كتابا سماه الإعراب في جدل الأعراب عرض فيه بحوثا أصولية كالاستدلال والنقل والقياس والأدلة والإستصحاب وغيرها، كما صنف كتابا سماه الإنصاف في مسائل الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة وذكر فيه الكثير من أصول النحو»[3].

[1] فاضل السامرائي، **ابن جني النحوي**، دار النذير للطباعة، 1969، ص148

[2] رشيدة مصلاحي، **اجتهادات ابن جنى في أصول النحو في الخصائص**، تقديم محمد الناسك، مركز فاطمة العفرية للأبحاث والدراسات، ط1،2022، ص 62

3- محمد فجال، **الإصباح في شرح الاقتراح في علم أصول النحو وجدله**، دار القلم، بيروت، ط1، 1989، ص08.

ليأتي بعد ذلك صاحب الإقتراح " جلال الدين السوطي "، مستفيدا من جهود سابقه «فجاء كتابه جامعا لأصول النحو، شاملا لأنواعها دقيقا في كتبها ومباحثها، مكتملا لما رسمه في صورة منهجها»[1]

1-محمد فجال، الإصباح في شرح الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، ص08

الفصل الأول

الفصل الأول: أدلة النحو العربي (امتداد التراث وتجاوز المحدثين)

- المبحث الأول: السماع
- المبحث الثاني: الإجماع

❖المبحث الأول: السماع

أولا: الاشتراط النحوي والمصدر اللغوي

من البداهة بمكان أن السماع هو المصدر الأول من مصادر اللغة لأن جمع اللغة، يتوقف بل يبنى أساسا على السماع، إضافة إلى ذلك، فهو السبيل الأول والأوحد لذلك.

ومما لا خفاء به أنه يأتي في طليعة الأدلة النحوية، ولا يمكن لأي دليل أن يتقدم عليه، فهذا ما تقرر في عرف نُحاتنا، واتفقوا عليه، ويأتي " ابن جني " بمقولته الشهيرة ليثبت ذلك، ولا يدع مجالا للشك ويقول في ذلك: «أعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[1] فكانت هذه المقولة خير شاهد، وأية صدق على مكانة السماع.

هذا، وليس يخفى أن السماع قد غيب مصطلحا واسْتُحضِر تطبيقا فتبدى وارتسم بشكله التطبيقي على يد أوائل النحاة واللغويين، وذلك أثناء تقنينهم للعربية إرساء قواعدها وإحكام ظواهرها. أما بروزه الفعلي والحقيقي وقيامه كمصطلح بذاته وظهور تعريفه فكان مع النحاة المتأخرين من الأصوليين[2]

وقد اصطلح عليه النقل، فهو عند السوطي السماع، أما الأنباري ففضل وأثر تسميته بالنقل.

1-ابن جني، **الخصائص**، ص125

[2] ينظر: أحمد الشايب عرباوي، **أصول اللغة والنحو بين الأخفش والقراء من خلال كتابهما معاني القرآن**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، العلوم في اللغة والأدب، تخصص علوم اللسان، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص71

وعليه فالنقل عند " الأنباري " يعني : «الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»[1] والمستبصر في تعريف ابن الأنباري يجد أنه قد اشترط جملة من الشروط التي يجب توفرها، ولعل أول شرط هو أن يكون الكلام عربيا فصيحا، كما نوّه إلى ضرورة الحرص على أن يكون النقل صحيحا، هذا ونجده قد قبض المسموع من النقل بالخروج عن حد القلة إلى حد الكرة.

وفي قسم النقل إلى قسمين تواتر وآحاد وفي ذلك يقول ابن الأنباري «أعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين تواتر، وأحاد، فأما التواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطيع من أدلة النحو، أما الإتحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يؤخذ فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به»[2]

أما " السيوطي "، فقد حده بقوله:«وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثه، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر»[3] في تعريف السوطي للسماع يلحظ أنه حدد لنا مصادر السماع المتمثلة في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب.

ثانيا: الإطار الزماني والمكاني لفكرة الاحتجاج

ما من شك في أن النحو العربي نشأ في بادئ امره بوازع ديني، رام حفظ القرآن الكريم، وصانه من أن تطاله يد التحريف أو يعتريه الزيغ واللحن الذي كان سائد آنذاك، وعليه فقد كان

1- ابن الأنباري، **لمع الأدلة**، ص81.

2- المصدر نفسه، ص83/84

3- السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص39

لزاما إحاطته بأسوار تحميه وتقيه، وتكون قادرة على تفسيره، لأنه نزل بأحكامها التعبيرية، فلجأ النحاة إلى تحديد البيئة اللغوية زمانا ومكانا، واعتبارها المعيار في الاحتكام اللغوي.»[1]

وعليه فقد كان القرآن الكريم الباعث الرئيس، والسبب الأساسي في قيام الدرس اللغوي عامة، والنحوي بوجه خاص.

وعلى هذا القول، خط نحاة العربية لأنفسهم منهجا اهتدوا إليه في ضبط مدونتهم وأحكامها وجعلوا من الزمان والمكان حَكما عليها، فكان المرجعية التي يرجعون إليها ويحتكمون عند النظر في المادة اللغوية، ثم الحكم عليها بالقبول أو الرفض، بالأخذ والرد. وتأسيسا على ذلك فقد رسموا لأنفسهم إطارا زمانيا وآخر مكانيا وألزموا أنفسهم بعد مفارقتهما[2].

أما المكان: فقد فيدوه بجملة من القبائل التي ارتضوا أخذ اللغة عنها، واطمأنوا لها، وتأكدوا من بعدها عن الإختلاط بغيرها من الأعاجم، وتيقنوا من بقاء اللسان العربي على سجيته وسليقته وحدد لنا السوطي تلك القبائل في نص نقله عن الفارابي يقول فيه: «والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم افتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب، هم قيس وتصميم وأمد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ معظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم، ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاوز سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام»[3] إن القارئ لهذا النص يلحظ أنه حدد لنا ستة قبائل أخذت

[1] الأمين ملاوي، **تيسير النحو العربي بين التنظير والتعليم**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، 2012، ص222.

2-ينظر: حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، ، 1996،ص38

[3] السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص 47

اللغة عنها كما حدد لنا القبائل التي تم غض الطرف عنها، وصرف النظر فلم يلق لها النحاة أي بال ولم يعيروها أي اكتراث بحجة فساد ألسنة أصحابها.

أما الزمان: فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفحصا الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الخضر أم البادية>>[1].

كما قسموا الشعراء إلى طبقات أربع[2]:

- **الطبقة الأولى:** الشعراء الجاهليون: وهم سواء ما قبل الإسلام، كامرئ والأعشى.
- **الطبقة الثانية:** المخضرمون: وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.
- **الطبقة الثالثة:** المتقدمون: يقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الاسلام كحرير والفرزدق.
- **الطبقة الرابعة:** المولدون ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم الى زماننا كبشار ابن برد، وأبي نواس.

«فالطبقتان الأوليتان يُستشهد بشعرهما إجماعا، وأما الثالثة الصحيح صحة الإستشهاد بكلامها مطلقا، أما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا»[3]

1-موقف المحدثين من الإطار الزماني والمكاني لفكرة الاحتجاج:

لقد شكلت مسألة الإطار الزماني والمكاني لفكرة الإحتجاج، محورا رئيسا في تفكير المعاصرين واحتلت مكانة كبيرة في كتاباتهم فقّل ما تجد باحث معاصر لا يتناول هذه المسألة، فكان لها الحظ الأوفر والنصيب الأكبر من دراسات وأبحاث المحدثين فتوالت دراستهم، وتتابعت

[1] سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، المكتب الاسلامي، بيروت، د ط ،1987، ص 19.

3 عبد القادر البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** نح: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ج،1ص 6.

[3] **المصدر نفسه**.

أبحاثهم للنظر في هذه القضية فسطروا بأقلامهم نتائج مختلفة، وبنوا تصورات متباينة وفيما يلي بيان ذلك:

- **محمد خير الحلواني:**

لم يخف هذا الباحث إعجابه بما قام به النحاة في جمع المادة اللغوية فأبدى استحسانه، وأعرب عن رضاه صنيع النحاة، وأشاد بهم، ورأى بأنهم أجادوا ضبط المدونة وأحسنوا إحكامها زمانا ومكانا، وفي هذا الأمر يقول «قام النحاة بعمل جبار يذكر لهم في تاريخ الدرس النحوي، فقد جمعوا معظم ما يمكن أن يجمع، وأحاطوا بلهجات القبائل، واستنبطوا القواعد، حتى لم يدعوا لمن جاء بعدهم في القرن الثالث وما تلاه شيئا يذكر»[1]

- **الأمين ملاوي:**

وثاني رأي نسوقه –في هذا الشأن–رأي الأستاذ الأمين ملاوي، الذي تناول هذه المسألة وعرج عليها في رسالته للدكتوراه، بسط الحديث فيها، وخلص إلى أن ذلك الحيز الزماني والمكاني.

«لا يمكن اعتباره معيارا التحكيم القواعد في المسموع بقدر ما هو مراعاة انتقاء السلامة اللغوية، وتقلصها»[2]ويضيف في السياق ذاته أن <<الخروج على القواميس اللغوية وقوع في نظام مغاير لما هو من نظام العربية المتمثل في نموذج القرآن وكلام العرب>>[3]أما عن البيئة المكانية فيرى بأن «تلك النصوص المحددة لمكان الاحتجاج صادرة عن غير النحاة، والقول

1– محمد خير الحلواني، **أصول النحو العربي**، الناشر الأطلسي، الرباط، د ط، 1983، ص82

1الأمين ملاوي، **جدل النص والقاعدة**، ص373

2المرجع نفسه

ما بالقبائل المأخوذة عنها اللغة غير متطابق مع واقع النحو»[1] هذا وتؤكد على أن الأساس الذي يحتكم عليه النحاة إنما هو «مدى توفر الفصاحة السلي قية عند المتكلم ولا عبرة بالقبيلة»[2]

- **محمد سالم :**

يؤكد هذا الباحث أن الواقع العملي والتطبيقي للنحاة يتعارض مع ما قرره السيوطي، ويتنافى مع ما خلص إليه، ويدعم موقفه ويعزز رأيه مستدلا بأن إمام النحاة سيبويه استشهد بأقوال قبائل تقع خارج دائرة التحديد المكاني كبكر وتغلب وغيرها[3].

- **عصام عيد فهمي:**

يرى هذا الباحث وبعدما استفرغ الجهد في دراسة أصول النحو العربي عند السوطي تقرر لديه وخلص إلى أن السوطي لم يلتزم بذلك الحد المكاني الذي حدده ونص عليه، وتجاوزه واستشهد شعراء من ثقيف وتغلب وغيرها[4].

- **حسن خميس الملخ :**

لقد تناول حسن الملخ مسألة الإطار المكاني لفكرة الإحتجاج في معرض حديثه عن الإستقراء النحوي، ويرى بأن النص المحدد لتلك القبائل والمتناثر في الكتب التراثية والمصنفات الحديثة له من الخطورة بمكان فهو لم يصدر من لدن النحاة، وأن صاحب تلك المقولة ليس

3المرجع نفسه

4 المرجع نفسه

[5] ينظر: محمد سالم صالح، **أصول النحو**، دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006، 253.

[1] ينظر: عصام عبد فهمي، **أصول النحو عند السيوطي بين التنظير والتطبيق**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2006، ص102

بنحوي علاوة على ذلك، فهو مجرد اجتهاد من ذلك الرجل إذن قد يخطأ ويصيب، وأنه ليس من العدل اتخاذ هذا النص معيار لتحكيم الأعمال النحوية السابقة[1] أضف إلى ذلك فإن صاحب هذه المقولة «لم يوضح منهجه في الوصول إلى هذه النتيجة الخطيرة لهذا من الحري بالبحث أن يفرغ باحث ما الدراسة الجغرافية النحوية في كتاب سيبويه أو كتاب المعاني للقرآن للقراء أو المقتضب للمبرد فمقولة أبي نصر الفارابي غير دقيقة»[2]هذا وأشار إلى أن سيبويه لم يلتزم بذلك النص الذي قرره الفارابي[3].

- **محمد عيد :**

لقد كان لمحمد عيد رأي مختلف عن أراء سابقيه في هذه المسألة، ورأى بأن المعيار الذي احتكم إليه الرعيل الأول في تحديد عصر الإستشهاد كان قائما على أساس «التفضيل بالإعصار لا بمادة اللغة من الكلام والاشعار>>[4]ويضيف في السياق ذاته ومؤكدا على أن النحاة قد اعتبروا <<كل ما هو قديم يحمل علامة الجودة أما الحديث المعاصر فمحكوم عليه بالتزييف والرفض والانكار»[5]

ثالثا: مصادر السماع

[2] ينظر: حسن خميس الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي**، الاستقراء التحليل التفسير، دار الشروق، الاردن، ط1، 2002، ص 71.

[2] حسن خميس الملخ، **التفكير العلمي في النحو العربي**، ص 71-72

[3] ينظر: **مرجع نفسه**، ص 72

[1] محمد عيد، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة الرواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، 1988، ص131

[5] **المرجع نفسه**، ص132

لقد استمد النحاة مادتهم وشواهدهم من ثلاثة نصوص نظر لفصاحتها فبنوا عليها أحكامهم وضبطوا على ضوئها قواعدهم، فتمثلت في: النص <<القرآني الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال العرب الأقحاح شعره ونثره.

وفيما يلي، سنفصل الحديث، ونقف عند كل مصدر من هاته المصادر مع بيان موقف كل من القدامى، ونظرة المحدثين حيالها.

1- القرآن الكريم وقراءاته:

من الحقائق التي لا ينكرها عاقل، أن القرآن الكريم يقع في المرتبة الأولى في الإستشهاد، فهو الحجة الناصعة، والبرهان القاطع في علوم العربية، كيف لا؟ وهو الذي << أعجز فصحاء العرب وبلقائهم وأذهلت كلماته النيرة الساطعة وآياته الباهرة الوضاءة عقول الناطقين بلغة الضاد، حتى أصبح دستورهم ومرجعهم، وهاديهم إلى طريق الهداية والنور والرشاد، بأسلوبه الآخاذ ولما احتواه من سلاسة في العبارة وعدوية في اللفظ وعمق في المعنى>>[1]. هذا« وقد حار العرب في القرآن الكريم فمن وصفة بالشعر لم يستقر على هذا الوصف، لما رآه من اختلاف بين القرآن والشعر، ومن حاول معارضته بكلام معارضته مضحكة ينفر منها الحس اللغوي السليم، ولا يقبلها الذوق العربي الرصين»[2]وهو الكلام الرباني الذي لا يعتريه شك، ولا يساوره ريب فكان ذلك «النص الوحيد في العربية الذي اجتمعت فيه عناصر السلامة والصحة في المتن والسند والرواية، والإجماع معقود على فصاحته، وبلاغته إلى حد الإعجاز والتفرد، فهو ممثل للغة العربية، بل يعد نموذجها ومرجعها»[3]

[1] بهجت عبد الواحد، **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابا وتفسير بإعجاز**، مكتبة دينيس، الأردن، ط1، 2001، ص (مقدمة)

[2] شعنان العبيدي، **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل**، منشورات جامعة قاريونس، د.ط، 1989، ص352

[3] الأمين ملاوي، **جدل النص والقاعدة**، ص59.

وعلاوة على ذلك فهو يمثل :»مادة الإستشهاد ينهل منها النحوي، متى شاء لبيان صحة قواعد هو القرآن هو بمثابة المهذب للسان العربي من غريب الكلام و وحشيه، وما خرج عن الفصاحة»[1] ومما هو معلوم بداهة أن القرآن الكريم، قد قرئ بصور مختلفة، وطرق متباينة، وذلك ما اصطلح عليه بالقراءات القرآنية. وعرفت على أنها :«اختلاف في ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما»[2]

هذا وقد وضع العلماء جملة من الشروط التي وجب توفرها في القراءة «كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها»[3]. وعليه فشروط القراءة الصحيحة هي:

- موافقة وجه من وجوه العربية.
- موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية.
- صحة السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

1-موقف النحاة من القرآن الكريم وقراءاته:

إن الناظر في مقولات اللغويين والنحويين في مسألة الإحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته يتبدى له أنهم ينصون ويؤكدون على حجية القرآن الاحتجاج بالقرآن وقراءاته، وأنه لا خلاف

4 دريم نورالدين، **موقف النحاة من القراءات القرآنية**، مجلة طلائع اللغة وبدائع الأدب، جامعه شلف، م1، ع1، جوان 2020، ص 109

[2] الإمام بدر الدين محمد عبد الله الزركشي، نح: **أبو الفضل الدمياطي**، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 2006، ص318.

[1] الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري)، **النشر في القراءات العشر**، نح: على محمد الضياع، دار الكتب العامية، د ط، لبنان، ج 1، ص 09

في ذلك فالقرآن الكريم من الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة في اللغة والنحو، والأمر نفسه ينطبق على القراءات. وعليه وجب الاحتجاج بها.

وأول ما يطالعنا من تلك المقولات: قول صاحب خزانة الأدب» فكلامه «عز اسمه – أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الإستشهاد بمتواتره وشاذة»[1]

والأمر نفسه، نلمسه في مقولة صاحب الإقتراح الذي قال «كل ما ورد أنه قرئ به وقد أطبق الناس على الإحتجاج بالقراءات الشاذة، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل لو خالفته يحتج بها في ذلك الوارد بعينه»[2]

وعليه فقد كان هذا ما تقرر نظريا ، ولكننا إذا ما تتبعنا الواقع العلمي والتطبيقي، نلاحظ أنه يخالف ما تم تحديده ، وأن النحاة لا يقفون على رأي واحد، فتعددت مواقفهم إزاء هذا الأمر فمنهم من «يسلم بها ويرى توقيفتيها، لأنها سنة متبعة سواء وافقت هذه القراءات القياس النحوي أو خالفته أو وافقت مذهبه النحوي أو خالفته، ومنهم أيضا من رد القراءة أنكرها وربما زادت نبرة التضعيف عنده فيصف القراءة باللحن أو القبح أو الشذوذ وغيرها من ألفاظ تدل على إنكار القراءة، وربما ذهب به الوهم إلى إيهام القارئ أو الراوي باللحن أو الخط أو الجهل باللغة، وكأن القراء كانوا يقرون بالرأي والإجتهاد الشخصي وليس لقوة السماع وصحة النقل والسند»[3]

ولعل من أمثلة ما ورد من القراءات القرآنية واعتبر لحنا «قرأ أبو جعفر وشيبة: ليجزي قوما بما كانوا يكسبون) فعد أبو عمرو قراءتهما لحنا ظاهرا، لأنهما نصبا نائب الفاعل»[4]

2 البغدادي، خزانة الأدب، ص09

3السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص39

1محمد سالم صالح، **اصول النحو**، دراسة في فكر ابن الأنباري، ص187

2محمود خير الحلواني، في **أصول النحو العربي**، ص 35

هذا ونجد أن: «ابن جني لا يختلف كثيرا عن سائر النحاة، فهو وان ألف كتاب المحتسب في توجيه القراءات الشاده كغيره من النحاة يرد ويضعف طائفة من القراءات السبع، وعلى الرغم من اجتهاده في محاولة توجيه القراءات الشاذة إلا أنه مع ذلك كان أسلم موقفا من شيخه أبي علي الفارسي الذي صنع كتاب الحجة في توجيه القراءات السبع»[1].

ونافلة القول في ذلك أن: «ما يحتكم إليه النحاة غير ذلك الذي يحتكم إليه القراء فالقانون النحوي يحل الأقيسة والأفشى في اللغة، أما أهل القراءات فيجلون الأثبات في السند، فأولوية الأخذ بالقراءة والاحتكام بصحتها مرده القانون الذي سنه أهل الدراسية في ذلك العلم»[2] .

لقد اختلفت أراء المحدثين وتباينت مواقفهم من صنيع النحاة في الإستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته وفيما يلي بيان ذلك:

●عبد العال سالم مكرم:

لقد انتقد هذا الباحث صنيع النحاة وعاب موقفهم الذي يتسم بالتناقض؛ –حسبه– فهم لا يتحرجون بالإحتجاج بالشعر المجهول قائله، أما إذا تصادفوا مع إحدى القراءات فلا يتوانون في طعنها وردها. وفي هذا يقول «ومن العجيب أن بعض النحويين يستدلون بشطرين لا يعرف شطره الآخر، كالشاهد الذي يحتجون به على جواز دخول اللام في خير...ومع ذلك نجد هؤلاء النحويين يقفون من بعض قراءات القرآن التي تم تحصل سندها موقف النقد والمعارضة كما

3 محمد سالم، **أصول النحو**، ص187

[4]عابدة قرسيف، **الاستدلال عند النحاة الحرب بين الاسس المعرفية والاستدلالات المنهجية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2018/2017، ص58

فعل الزمخشري في قراءة ابن عامر»[1]وأكد على حقيقة مفادها أن: «القراءات منبع غزير بثري اللغة»[2] .

●شعبان العبيدي :

عاب هذا الرجل صنيع النحاة في إعراضهم عن الإحتجاج بالقراءات القرآنية ورفضهم لكثير من القراءات التي تتوفر فيها كل شروط الصحة والسلامة في مقابل هذا، فقد اعتدوا بالشعر ولم يتحرجوا في الإستشهاد بأبيات موضوعة ومصنوعة، ورأى بأن هذا الصنيع يعبر عن الخلل المنهجي في نحونا العربي، إضافة إلى ذلك فأكد أن المتصفح لمصنفات القدامى والمدقق في شواهدهم يجد أن الغلبة للشاهد الشعري أما القرآن وقراءاته وكانت نظرتهم له أدنى من الشعر[3]

هذا ويؤكد أن الإعراض عن القراءات القرآنية قد: «حرم كتب النحو العربي من الإستشهاد بنصوص موثقة غاية التوثيق، وقد حرم هذا من حاول أن يدرس أصوات اللغة العربية دراسة دقيقة. ففي هذه القراءات مظاهر صوتية كانت ستفيد البحث والباحثين»[4].

●حماسة عبد اللطيف:

لم يشذ هذا الباحث عن سابقيه، فقد وقف بدوره موقف الناقد المستهجن من صنيع النحاة في عدم الاعتداد بالقراءات القرآنية. وتلحينها، فأكد أن: «النحاة بموقفهم هذا قد ضيعوا على أنفسهم مصادر الإحتجاج والإستشهاد، فوقعوا نتيجة لذلك في إصدار أحكام بالشذوذ والندرة

1 عبد العال سالم مكرم، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، مؤسسة علي الجراح،ط2، 1978، ص347

[2]**المرجع نفسه**، ص347

[1]ينظر: شعبان العبيدي، **مناهج التأليف والتحليل** ص 368

2 المرجع نفسه،ص 368

والضرورة»[1] ويضيف في ذات الشأن «أنهم خرجوا كثيرا من القراءات القرآنية على أبيات عدوها هم من ضرائر الشعر»[2]وأشار أنه كان من الأجدر بهم أن: «ينظروا هذه الأبيات على أنها ليست من ضرورة الشعر لورود الظواهر التي تشتمل عليها في أفصح نص، وأبلغه وهو القرآن الكريم»[3]

●سعيد الأفغاني:

لقد لام سعيد الأفغاني النحاة الأوائل عن إعراضهم وطعنهم في القراءات القرآنية، وأنهم لم يجعلوها مصدرا لبناء قواعدهم، مشيرا إلى أن هذا الأمر يعود إلى الخلل في منهجهم الذي سلكوه فنراه يقول: «إن النقد يجد في صف النحاة وفي قواعدهم تغرا عدة ينفد من خلالها إلى الصميم، فمنهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب، فيجمعون نتفان ثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك ومن أعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب، ومن شعر لا يعرف قائله جملة غير منسوبة وتضعون قواعد نصدق على أكثر ما وصل إليهم لهذا الإستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع، ثم يسددون القواعد بمقاييس منطقية يريدون إطرادها في الكلام، حتى اذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدة قياسية طعن فيها، وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممن يحتاج النحوي بكلامهم فلا استقراؤه كامل أو كاف ولا لشواهده التي استند إليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة[4]»

وعليه فيرى هذا الباحث أنه كان من الأجدر بالنحاة إلطاف النظر واستئنافه في تلك القراءات القرآنية، وأن أي قراءة خالفت قواعدهم، كان الأولى بهم أن يصححوا تلك القاعدة لا

---

[1]حماسة عبد اللطيف، **لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية**،ص36

4المرجع نفسه

5المرجع نفسه

1سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، ص31

أن يصححوا تلك القاعدة إلا أن يطعنوا في القراءة. وأن يحكموا القراءات في القواعد، لأن مصدرها القراءة لا العكس وهذا هو المنهج الأقوم و الأعود على النحو بالخير[1].

ويضيف أن« أكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها وأضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد ونحوهم مئات من الشواهد المحتج لها ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد احكاما»[2]

- الحديث النبوي الشريف:

حري بالبيان أن الحديث النبوي يعتلي منزلة هامة في الفصاحة فهو يمثل: «الذروة من البيان ولا يرتفع فوقه في مجال الأدب الرفيع الاكتاب الله بلاغة وفصاحة وروعة»[3]

وعليه فقد كان من الواجب أن «يتقدم الحديث سائر كلام العرب في باب الإحتجاج باللغة وقواعد الأدب الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها –بعد القرآن الكريم – بيانا أبلغ من البيان النبوي، ولا أروع، تأثيرا ولا أفعل في النفس، ولا أقود معنى، والرسول أفصح من نطق بالضاد»[4]

2-1موقف النحاة من الحديث النبوي الشريف:

إن الحقيقة التي لا مراء فيها أن النبي الكريم أفصح العرب قاطبة ومع إقرار اللغويين والنحاة عامة، بأن حديثه لا يتقدم عليه شيء في باب الإحتجاج، وبالرغم من هذه المُسلمة، إلا أننا نجد أنهم انقسموا إلى فرق، ففريق غلب على ظنه أنها لفظة عليه السلام فأباح

[1] ينظر: **المرجع نفسه**، ص32

[2] **المرجع نفسه**، ص45.

1محمد بن لطفي الصباح، **الحديث النبوي مصطلحه بلاغته كتبه**، ط6، 1990، ص 47

[4] عفاف حسانين، **في أدلة النحو**، مكتبة أكاديمية، قاهرة، ط1، 1996، ص16

الإحتجاج به وفريق يرى خلاف ذلك وأنها مروية بمعناها لا لفظها فمنع ذلك، وفريق ثالث رأى التوسط[1]

●مذهب المانعين:

ويمثل هذا كل من ابن الضائع وأبي حيان وكان أعراض النحاة عن الاستشهاد بالحديث الشريف يعود لأحد الأمرين أن أولهما: «أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله: «زوجتها يما معك من القرآن، ملكتها يما معك من القرآن»، وغير ذلك من الألفاظ الواردة فتعلم يقينا أنه صلى الله عليه وسلم لم يلقط بجميع هذه الألفاظ»[2]

ثانيهما:« وقوع اللحن كثيرا في كلامهم لأن الرواة كانوا غير عرب بالطبع ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو»[3]

●مذهب المتوسطين:

أما الطائفة فاتخذت موقفا وسطا بين الرافضين والمجوزين «توسط الشاطبي فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل الفاظها»[4]

وقد عاب على النحاة الذين لم يستشهدوا بالحديث النبوي وركنوا إلى الإحتجاج بالشعر وفي ذلك يقول: «لم نجد أحد من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم،

3ينظر سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، ص47

1البغدادي، **خزانة الأدب**، ص11

2المصدر نفسه

3البغدادي، **خزانة الأدب**،

وهم يستشهدون بكلام أجلاف الغرب وسفهاءهم ... ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها»[1] .

والحديث النبوي (ينقسم) عند الشاطبي على ضربين:

«قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء نافله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة صلى الله عليه وسلم»[2]

●مذهب المجوزين:

«الإستدلال بحديث النبي صلى الله عليه وسلم فقد جاوزه ابن مالك وتتبعه الشارح المحقق في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم»[3]

ولقد استند هذا الفريق على ثلاث حجج للدفاع عن موقفهم:

أولا:« أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب عليه الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كاف، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل، لأن الأصل عدم التبديل، لاسيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث»[4]

4المصدر نفسه، ص12

5المصدر نفسه، ص13

1البغدادي، خزانة الأدب، ص، 14

2المصدر نفسه،

ثانيا:« وأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب، أما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم»[1]

ثالثا:« تدوين الأحاديث والأخبار، بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية»[2]

2-2: موقف المحدثين من الحديث النبوي الشريف:

●الدكتور الأمين ملاوي:

لقد وقف أستاذنا موقف المتسائل المستنكر من صنيع نحاة العربية في إعراضهم عن الإستدلال بالحديث النبوي الشريف فألفيناه غاضاً متسخطا لم يرق له صنيعهم.

وكانت الأسئلة تساور ذهنه، وتراوده حاملة في طياتها الدهشة والإستغراب حول إغفالهم الإستشهاد بالحديث النبوي الشريف فكانت من بين الأسئلة التي علقت في ذهنه واستبدته

وأرهقته من أمره عسرا «الحديث مصدر التشريع ومنبع للأحكام وفيه الفصل بين الحق والباطل فكيف غفل النحاة عن ذلك؟ وهم إن شكوا في روايات بعينها، فإنهم لا يحملون جميع الروايات على الشك والطعن، فكانت أمامهم نصوص إن لم يعتبروها صحيحة بدرجة اليقين، فعلى الأقل النظر فيها تم الحكم عليها»[3]

فمضى في البحث والتقصي محاولا النفاذ إلى عمق هذه المسألة وقراءتها قراءة خبير متميز لمعرفة السبب الحقيقي الذي كان وراء إعراض النحاة عن الحديث النبوي الشريف فخلص

3المصدر نفسه، ص15.

4المصدر نفسه،

1الأمين ملاوي، **جدل النص والقاعدة**، ص311

2مرجع نفسه

إلى جملة من الحقائق أبرزها:« أن السبب سياسي مذهبي وفكري لا علاقة له برواية المعنى، ولا لكون الرواة من الأعاجم»[1]

●أحمد نحلة:

لقد انتقد صنيع النحاة الذين عقلوا عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، ولم يعطوه الأهمية والمكانة التي يستحقها فكان الأجدر بهم أن يجعلوه المصدر الثاني من مصادر الإستشهاد وفي هذا الصدد يقول: «كان المضنون أن يكون حديث الرسول صلى الله عليه وسلم مصدرا من مصادر الدرس النحوي يلي القرآن...لكن كثيرا من أئمة النجاة متقدمين أو متأخرين لم يعتدوا بالحديث أصلا من الأصول تستنبط منه القواعد، وتقرر الأحكام، حتى إذا وقع كان لتقوية كما يستشهد به من قرآن أو كلام العرب»[2]

●أحمد مختار عمر:

عاب بدوره على النحاة القدامى إعراضهم عن الإستشهاد بالحديث النبوي الشريف وأكد أنهم بصنيعهم هذا قد حرموا أنفسهم من أهم روافد البحث اللغوي وفى هذا الصدد يقول: «لم يكثروا من الاستشهاد بالحديث مع أنه أهم من الشعر في ميدان البحث اللغوي، لأنه من النثر الذي لا تحكمه ضرورة من وزن أو قافية، ولأنه يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره بخلاف الشعر الذي يحتوي على كثير من الصنيع الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية وتنئيه عن الروح السائدة في عصره»[3].

-كلام العرب:

---

[2] أحمد نحلة، **أصول النحو**، ص46

[3]أحمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند العرب**، عالم الكتب الطبعة6 ، 1988

يعد المصدر الثالث من المصادر السماعية، والذي اعتمد عليه النحاة كثيرا في تأصيل النحو العربي، وبناء أحكامه، فهو يمثل تلك: «الشواهد التي يعول عليها النحاة فيما يقررون من قواعد ويعد الأصل النحوي الخالص، فهو موضع استمداد النحاة للأحكام، ويمثل المدونة المحدودة التي يعمل عليها اللغويون بعد أن يختزلوا الكلام العربي اللانهائي في هذه العينة الدالة التي تمثله»[1]

وتضمنت هذه المدونة كلام العرب المنثور والمنظوم الذي يتميز بنصاعته وفصاحته وخضوعه للمعايير والضوابط المعتمدة في الاحتكام والتي أقرها النحاة.

إن الناظر بعين الفاحص والمتحر والمدقق في شواهد الكتب النحوية يكتشف بشكل جلي لإخفاء به، أن الشواهد الشعرية كانت أكثر حضورا مقارنة بنظيرتها من الشواهد النثرية، حيث كانت للشعر «اليد الطولي والمنزلة الأولى بين قنوات السماع»[2]ويعزى ذلك لكونه «ديوان العرب به عرفت مآثرهم وحفظت أنسابهم والقلب إليه أحفظ، واللسان إليه أضبط»[3] كما يرجع أيضا لأن «الشعر ذو مستوى خاص حدده له نظامه من وزن وقافية وتناوله الموضوعات خاصة، وذلك خلاف النثر الذي يتخذ وسيلة لحياة الناس في التعامل والتفاهم. وماله من السياب وطلاقة جعله يليق للمحادثة والتواصل»[4]هذه الأسباب وأخرى أهلته لأن يحتل مكانة عالية ومرتبة تسمو عن غيره من الكلام وجعلته يحظى بشديد العناية من قبل النحاة.

---

[1] الأمين ملاوي، **جدل النص والقاعدة**، ص57.

[3]شعبان صلاح، **مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية**، ق4، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط 2005، ص 377

أحمد نحلة، **أصول النحو العربي**، ص57. [3]

[1] محمد عبد، **الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث عالم الكتب**، القاهرة مصر، ط 4، 1989، ص

1-3مواقف المحدثين من كلام العرب:

لقد انتقد ثلة من الباحثين صنيع النحاة المتقدمين لاعتمادهم الكبير على الشعر في عملية التقعيد النحوي، و رأوا بأن هذه المزالق فسجلوا جملة من الملاحظات والإستدراكات عليهم وبيان ذلك في ما يلي:

●أحمد مختار عمر:

يرى هذا الباحث أن أكبر نقد يوجه للنحاة لقدامى في تعقيدهم هو «خلطهم الشواهد الشعرية بالشواهد النثرية، ومحاولة استخلاص قواعد عامة تجمعها مع أنه من المعروف أن للشعر قواعده ونظمه الخاصة التي ينفرد بها»[1]

●شعبان لعبيدي:

والرأي نفسه تسجله لدى شعبان لعبيدي الذي انتقد بدوره صنيع النحاة في الخلط بين اللغة الشعرية والنثرية مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة الفصل بينهما، مشيرا إلى أن هذا الخلط هو الذي أدى إلى وعورة والتواء مسلك النحو وتعقيده وفي هذا الشأن يقول: «فلو أن النحاة وعلى رأسهم سيبويه، قد أفردوا الشعر بقواعد خاصة، وجعلوا أمره مستقلا في درس النحو العربي لتخلص كونا من كثير من الشوائب التي يعاني منها كقولهم: هذا ضرورة وهذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، لو فصلت القواعد بأن أصبح للشعر قواعده الخاصة المستقاة من استقراء أشعار العرب، وأصبح للنثر قواعده التي تخصه والمستقاة من كلام العرب لاختفت من النحو العربي كثير من التعليلات والتأويلات والتفريعات التي أثقلت كاهل النحو العربي، واستنزفت

[1] احمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند العرب**، ص55

جهد النحاة»[1]إلا أنهم– وحسب ما يرى – لم يفرقوا بينهما بل «زادوا الطين بلة بأن جعلوا الشعر عمادهم الأول في التقعيد تلحظ ذلك في كثرة شواهدهم الشعرية»[2]

●حماسة عبد اللطيف :

لقد استعرض هذا الباحث مسألة لغة الشعر وأثرها في التقعيد النحوي، بشكل مستفيض وبسط القول في تلك القضية واحصى لنا جملة من الأثار السلبية التي تترتب نتيجة اعتمادهم الشعر كمصدر للتقعيد النحو، وبناء أحكامه، وحصرها في النقاط التالية:

- يؤكد أن أخطر تأثير للغة الشعر في التقعيد يكمن في فرض قواعد خاصة بالشعر على النثر، فضلا عن ذلك، فهو يؤدي الى تعدد وجهات النظر، واختلاف الآراء بين النحاة حول المسألة النحوية الواحدة، وجواز أكثر من وجه فيها استنادا إلى استعمالات شعرية، ناهيك عن مساهمته في توسيع الخلاف بين المدرسة الكوفية ونظيرتها البصرية ومما هو معلوم بداهة، فإن الكوفيين أكثر اعتمادا على الشعر وأكثرهم خلطا بين المستويين من البصريين، لذلك فرضوا كل استعمال من الشعر عثروا عليه.
- ويشير إلى وجود جانب سلبي، حيث تم استغلال الشعر فيه استغلالا سيئا لا يفيد اللغة بشيء، ويتجلى ذلك في الأبيات التي اعتبرها النحاة ضرورة، وهو الألغاز النحوية إذا اعتمد عليها الملغزون وألبسوها بالكتابة وأفردت بالتأليف، ولم يعتمدوا فيها إلا على الشعر وحده.
- وآخر مسألة أشار إليها هذا الباحث هي مسألة اعتماد الشعر في التقعيد، أدى إلى اهمال دراسة الشعر نفسه والنحاة ينظرون إليه على أنه محل ضرورات واكتفوا بتعليق

---

[1] شعبان لعبيدي، **النحو العربي ومناهج التأليف**، ص349

[2] **المرجع نفسه**، ص351

كل ظاهرة فيه على المشجب الذي سموه الضرورة الشعرية حرصا على القاعدة النحوية.[1]

المبحث الثاني: الإجماع

أولا: تعريفه

لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور: «جمع الشيء عند تفرقة بجمعه جميعا، وجمعه وأجمعه فاجتمع، واجتمع معه، والمجموع الذي يجمع من هنا وهنا، وإن لم يجعل كالشيء الواحد الجمع مصدر قولك جمعت الشيء»[2]

2-اصطلاحا

ويقصد بالإجماع: «اجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة»[3]هذا وقد أورد نفر من المحدثين **تعريفات للإجماع منها:** قدمت خديجة الحديثي مفهوما للإجماع تقول فيه «اتفاق العرب أو النحاة على أمر من الأمور أو على صورة من صور التعبير»[4]والمُلاحَظ في هذا التعريف الذي أوردته الباحثة أنها اقتصرت على إجماع كل من العرب والنحاة.

---

[1] ينظر: **حمامة عبد اللطيف**، الضرورة الشعرية، ص. 396-402

1 ابن منظور، لسان العرب، ج8، مادة، (ج، م، ع)، ص58

2 السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، ص187

3 خديجة الحديني، **الشاهد وأصول الفو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، 1974، ص125

أما محمد اسماعيل المشهداني، فقد قدم تعريفا جامعا مانعا يقول فيه: «هو اتفاق العرب، أو القراء أو الرواة، أو مجتهدي النحاة على مسألة من مسائل النحو، اتفاقا صريحا أو سكوتيا لسند»[1]

ثانيا: أنواع الإجماع.

يتخذ الاجماع اللغوي ثلاثة صور وذلك بالنظر إلى المجمعين وبيان ذلك فيما يلي:

1.إجماع الرواة: ويقصد به «اتفاق الرواة على رواية معنية لشاهد من الشواهد» [2]

2.إجماع العرب: ويقول السيوطي في هذا النوع: «اجماع العرب حجة...وهو أن يتكلم العربي ويسكتون عليه» [3]

3.إجماع النحاة: عرفه السيوطي بقوله: «اجماع النحاة البلدين البصرة والكوفة» [4]

أما بالنظر إلى طريقة الموافقة على الحكم فيتجلى في نوعين:

- الإجماع الصريح: ويتحقق هذا النوع: «باتفاق المجتهدين بقول يسمع من كل منهم أو بفعل شاهد منه في عصر واحد، لا يختلف منهم أحد» [5]

4 محمد اسماعيل المشهداني، **الإجماع دراسة في أصول النحو العربي**، دار غيداء، عمان 2013، ص43

[2]أحمد نخلة، **أصول النحو**، ص79

2السيوطي، **الاقتراح**، ص 193

3المصدر نفسه، ص187

4 أحمد نخلة، **أصول النحو**، ص79

- الإجماع السكوتي: ويكون «أن يتفق العرب قولا، أو أن يقول بعض النحاة المجتهدين حكماً، ويسكت الباقون عنه بعد العلم به»[1] وتنقص حجية هذا النوع عندما «يكون هناك دليل يدل على أن السكوت معارضة»[2]

ثالثا: موقف المحدثين من الاجماع

لقد اختلفت وجهات نظر الباحثين المعاصرين، وتباينت مواقفهم إزاء هذا الدليل بين منكر ومدافع عنه :

- **كريم حسين خالدي:**

إن الناظر في مصنف هذا الباحث، يلفي صاحبه قد ثار على أدلة النحو ولم يعترف إلا بالسماع دليلا، وأن ما عداها ما هي إلا «أصول فقهية تكلف ابن جني وأبو البركات الأنباري والسيوطي اقحامها في بحث أصول النحو» ويضيف في نفس السياق أن «الأمثلة التي ذكرت لكل أصل هي أمثلة متكلفة لا السبيل للقبول بها، فلا إجماع، ولا استحسان ولا استصحاب حال في النحو العربي»[3]ويرجى السبب في ذلك إلى أن النحو العزبي قد «استغنى بالنص القرآني والنصوص الشعرية لاستنباط القاعدة ولم يستعص على النحويين أمر يلجئهم إلى تلك الأصول»[4]

---

[1] محمد المشهداني، **الاجماع دراسة في أصول النحو**، ص127

6المرجع نفسه،

[3] كريم حسين ناصح الخالدي، **الفكر النحوي العربي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل**، ص372.

2المرجع نفسه، ص373

عفاف حسانين:

تعد عفاف حسانين من المناهضين لهذا الدليل، وترى بأنه لا يمكن اعتباره دليلا من أدلة الصناعة النحوية، وفى هذا الصدد تقول بأنه «ليس دليل قائما برأسه يقف إلى جانب النقل والقياس»[1]وتواصل عفاف حديثها في السياق ذاته وترى بأننا يمكننا أن نسوقه «كمقدمة لدليل قياسي إذ غالبا ما يرتب على الإجماع على حكم أو رأي ما قياس غيره عليه»[2]

●خديجة الحديثي:

لقد دافعت هذه الباحثة عن دليل الاجماع، وأبرزت حجيته بأنه يبني كثيرا من الأحكام النحوية وأنه من الأدلة المعتمدة لدى النحاة، وفي هذا السياق تقول: «وقد استدل به النحاة في مواضع كثيرة، سواء في إثبات الحكم النحوي أو في الرد على مخالفيهم في الاراء النحوية»[3]

وتتابع حديثها في الأمر ذاته، مؤكدة على أن موقف البصريين من الإجماع لا يختلف عن موقف نظرائهم من الكوفيين، فكلاهما يعتددان به في إثبات الأحكام النحوية، وفي هذا الشأن تقول «لم يكن موقف الكوفيين من الإجماع ليختلف عن موقف البصريين منه فقد استفادوا منه واعتمدوا عليه في إثبات بعض الأحكام النحوية، فاستدلوا بمسائل ورد الإجماع فيها وقاسوا على هذه المسائل لإثبات مسائل أخرى وأحكام مشابهة لما ورد الإجماع بإثباته»[4]

●محمد خير الحلواني:

---

3 عفاف حسانين، **في أدلة النحو**، ص226

4 المرجع نفسه

[3] خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو**، ص 433

2المرجع نفسه ، ص 434

يؤكد هذا الباحث على أن الإجماع نوع من أنواع الإستدلال وأنه من الأدلة الضعيفة، ونجده ينتقد صنيع الرعيل الأول لعدم الإعتداد به والخروج عنه في كثير من الأحايين وفي هذا الشأن يقول «يبقى هذا الاستدلال على الرغم من تمسك المتأخرين من الأصول الضعيفة، والنحاة أنفسهم خرجوا عليه غير مرة ولاسيما ابن مالك»[1]

خلاصة الفصل

وصفوة القول في هذا الفصل، تتلخص في ما تضمنته المباحث السابقة، التي تأسست على إشكالية البحث واستقصاء آراء الدارسين المحدثين من أصول النحو، ومنتهى ما يمكن إجماله:

لم يرق لكثير من الباحثين صنيع النحاة في بناء علم أصول النحو، ونادوا بتغيير المنهج النحوي العتيق الذي يرون بأنه يفتقر إلى التحليل العميق ويفتقد شرائط البحث الدقيق، ولا يستند إلى تنظيم محكم في جمع واستقراء اللغة.

فانتقدوا نهجهم الذي اتبعوه في السماع والشروط التي وضعوها والمصادر التي استقوا منها شواهدهم، فعابوا عليهم عدم اعتدادهم بالقراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف، ولعل أكبر نقد وجه للمنهج النحوي التقعيدي هو اعتمادهم على لغة الشعر في تأصيل أحكامه وبناء قواعدهم، لما له من اثار سلبية تعود على النحو.

3محمد خير الحلواني، **أصول النحو العربي**، ص 128

أما الإجماع، فيرى لفيف أنه من الأدلة النحوية التي يعتد بها في حين وقف نفر آخر موقف الرافض لهذا الرأي وأن الإجماع ليس من الأدلة النحوية فهو تكلف فقط وإقحام أصول فقهية في أصول نحوية.

فساق كل فريق حججه وإسناداته التي تثبت صحة ما ذهبوا إليه.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الدليل العقلي

(الحضور التراثي وتجاوز المحدثين)

- المبحث الأول: القياس
- المبحث الثاني: الاستصحاب

❖المبحث الأول: القياس

أولا: تعريف القياس

1/ **لغة:** جاء في معجم لسان العرب من مادة قيس «قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه وقيسه إذ قدره على مثاله، والمقياس، المقدار، وما قيس به ويقال قايست بين شيئين: إذ قادرت بينهما: بمعنى قدره، والتقدير يلزم منه المساواة»[1]

2/إصطلاحا:

عرف ابن الأنباري القياس بقوله:« حمل فرع على أصل بعله واجراء حكم الأصل على الفرع»[2]

ومن تعريفات المحدثين نذكر تعريف إبراهيم أنيس الذي حده بقوله: «استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق اللغوي صيغه من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى سمى عمله هذا قياسا، فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في التوسع اللغوي وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية»[3]

نلاحظ من هذا التعريف الذي قدمه أنيس أنه يركز على القياس اللغوي الذي يرى بأنه يسهم في نمو اللغة، ويثري محزونها اللغوي.

1ابن منظو ،**لسان العرب**، مادة(ق.ي.س)، ج6،ص187

2 ابن الأنباري، **لمع الأدلة**، ص93

3 إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط6،1978،ص08

ثانيا: أنواع القياس

إن القياس لدى معشر النحاة ينقسم الى ضربين، **قياس استعمالي وآخر نحوي**

1-أما النوع الأول: فنعني الإستعمالي فقد عرفه لنا ابن الأنباري بقوله: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وان لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وانما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا لا عليه، وكذلك كل مقيس في صياغة الإعراب»[1]

2-أما النوع الثاني: فهو القياس النحوي فقد عرفه بقوله «حمل فزع على أصل بعله، حكم الأصل على الفرع»[2]

ويظهر لنا **تمام حسان** الفرق بين القياسين بقوله: «القياس في عرف النحاة إما من قبيل القياس الاستعمالي، وإما من قبيل القياس النحوي والأول هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون نحوا بل تطبيق للنحو...وهذا القياس هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة...أما القياس الثاني فهو النحو كما يراه النحاة، وإذا كان الأول الإنتحاء فإن الثاني هو النحو»[3]

ثالثا: مكانة القياس في الدرس النحوي

يعد القياس الدليل الثاني من الأدلة التي تقوم عليها الصناعة النحوية.

ولا يخفى على ذي نظر أن أهمية القياس لا تقل أهمية عن السماع، _بالرغم من أسبقية السماع_ فهو يمثل نتيجة حتمية له، علاوة على ذلك فإنه لا يمكن الفصل بينهما نظرا للصلة

1 ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، ص45

2 ابن الأنباري، **لمع الأدلة**، ص93

3 تمام حسان، **الأصول**ص151

الوثقى التي لا تخفى على المدقق للنظر، فحيثما كان هناك سماع إلا ويتولد عنه قياس ومما هو معلوم بداهة أنه لا يمكن للناطق بالعربية أن يقصر كلامه في المسموع عند العرب فقط، بل يجد نفسه مضطرا إلى إنتاج كلام تظهر عروبته في صحة قياسه على كلام العرب[1]

أضف إلى ذلك فهو يمثل «طريق يسهل به القيام على اللغة ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلام والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها»[2] فعد بذلك «من أعظم مميزات اللغة، وأكبر ما يحتاج اليه فيها، فهو من عوامل نموها، والتوسع على الناطقين بها، ومن مسلمات هذا الفن أن المعاني المقصودة أضعاف الألفاظ الموجودة»[3]

رابعا: موقف المحدثين من القياس

-مسألة تأثر القياس بالمنطق:

من المسائل التي آثارها المحدثون حول القياس، ودار حولها الخلاف حولها مسألة التأثر بالمنطق الأرسطي.

فذهب لفيف من النحويين المعاصرين الى القول باتصال القياس النحوي بالفكر اليوناني، وإن القياس النحوي ما هو إلا محاكاة للمنطق الأرسطي في حين وقف نفر من المحدثين موقف الرفض المستنكر لهذه الفكرة مدافعا عن أصالته في الفكر النحوي، وفيما يلي عرض لهذه الآراء:

1 ينظر: أحمد الشايب عرباوي، **أصول اللغة والنحو**، ص124

2 محمد خضر حسين، **القياس في اللغة العربية**، ص24

3 محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السبهين، **اعتراض النحويين للدليل العقلي**، الرياض، ط1، 2005، ص40

- **محمد عيد:**

ولعل أول رأي نسوقه في –هذا المقام– رأي محمد عيد الذي يعد من أبرز القائلين بتأثر القياس النحوي بالمنطق الأرسطي فنجده يقول: «إن القياس النحوي قد أشبه الاستقراء في الصورة فقط باستخدام النصوص في بدايته أداة له والحقيقة أن منشأ فكرته هذه لدى النحاة لم تكن النصوص اللغوية بل كان منشؤها المنطق الإغريقي»[1]

وتنطوي وجهة نظر هذا الباحث على أن القياس النحوي مجرد فكرة استوحاها واستلمها نحاة العربية من المنطق الأرسطي.

- **إبراهيم أنيس:**

وعلى نهج محمد عيد سار إبراهيم أنيس، الذي أكد هو الآخر فكرة تأثر القياس النحوي بالمنطق الأرسطي، ويرى بأن هذا القياس لا يمت للعربية بصلة، وفي هذا الشأن ألفيناه

بقول: «لا نعجب حين نرى اللغويين القدماء من العرب قد سلكوها هذا المسلك من الربط بين اللغة والمنطق الارسطاليسي، وأن نشهد في نجوئهم اللغوية من الأقيسة والاستنباط مالا يمت لروح العربية بصلة ما»[2]

وتعزيزا لرأيه وإثباتا لموقفه استدل برأي إبراهيم مذكور، واستشهد بمقولته التي يثبت فيها حقيقة تأثر نحونا العربي بالمنطق الأرسطي، وفي هذا الصدد يقول: «لقد تأثر النحو العربي

1 محمد عيد، **أصول النحو**، ص101

2 إبراهيم أنيس **من أسرار اللغةص14**

عن قرب أو عن بعد بما ورد على لسان أرسطو في كتبه المنطقية من قواعد نحوية وأريد بالقياس النحوي أن يحدد ويوضع على نحو ما حده القياس المنطقي»[1]

أما الفريق الثاني فيرفضون هذه الفكرة جملة وتفصيلا، ويدافعون عن أصالة هذا الدليل في الفكر النحوي.

- **بكري عبد الكريم:**

لقد دافع هذا الباحث عن أصالة القياس في الدرس النحوي وأكد بأن القياس قد نشأ بصورته الفطرية من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه ـكان في ذلك الزمنـ، يبني كثيرا من المسائل والأحكام الشرعية، وفضلا عن ذلك فقد كان العرب القدامى يستخدمونه في محاكاة فحول الشعراء واقتفاء آثارهم والنسج على منوالهم[2]

ويضيف في السياق ذاته، مؤكدا على أن «الرعيل الأول من النحاة قد عرف القياس ومده وأن صنعهم هذا قد اقترن بعملية وضع النحو، بل لقد عدا القياس منذ ذلك العصر غاية من الغايات التي ينشدها علم اللغة»[3]

- **شعبان صلاح**

وهو الرأي نفسه الذي ذهب إليه شعبان صلاح، الذي يرى بأن فكرة القياس لدى النحاة كانت فطرية فقد «ذهبوا الى القياس بحكم فطرتهم وتبعا لمقتضيات المنهج الذي ساروا عليه،

1مرجع نفسه، ص134

2 ينظر، بكري عبد الكريم، **أصول النحو في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي**، دار الكتب، الجزائر، ط1، 1999، ص92

3المرجع نفسه، ص93

إذا كان رأيهم المقارنة بين الأشياء والنظائر، والربط بين المتوافقات، ليخرجوا من ذلك كله بقاسم مشترك يجمع بينهما وبين أجزائها»[1]

ويرى بأن الاختلاف بين القياسين " النحوي و المنطقي " ينهض دليلا لإثبات عدم التأثر، ودحض فكرة اتصال القياس النحوي وبالمنطق الأرسطي فيقول: «فالقياس النحوي يفترق عن القياس المنطقي، إذا القياس النحوي يعتمد أساسا على السير من الأمثلة الجزئية الى القاعدة الكلية، أما المنطقي فعلى العكس من ذلك، يسير من الكلي الى الجزئي»[2]انطلاقا من هذه الحقيقة يؤكد شعبان أصالة القياس في الفكر النحوي، وأن منشأة العقل العربي.

1-موقف المحدثين من حجية القياس

- **كريم حسين خالدي**

يرى هذا الباحث أن القياس لا يرق أن يكون دليلا من أدلة النحو فيقول في ذلك: «أما القياس فقد كان مجال الاستفادة منه في الدرس الصرفي، فضلا عن كونه ليس دليلا، بل أرى أن السماع الذي يحمل عليه هو الدليل، ولم يستفد منه النحويون إلا قليلا»[3]

ويواصل في سياق حديثه مشيرا الى أنه أصل من أصول بعض المذاهب الفقهية، وقد أقحمه نحاتنا، المتأخرون أمثال ابن جني وعلى الفارسي والرماني في الدرس النحوي، وعدوه دليلا من أدلته وهذ الأمر -كما يقول-غير جائز لأن الدليل هو السماع الذي يحمل عليه ما ليس بمسموع[4]

1شعبان صلاح، **مواقف النحاة بين القراءات القرآنية**، ص82

2 **المرجع نفسه**،

3 كريم حسين، **الفكر النحوي العربي**، ص372

4ينظر **المرجع نفسه**، ص373

ويضيف في ذات الصدد: «أن ميدان الحمل على المسموع هو الصرف وليس النحو، وتطبيقاته في النحو متأخرة، إستخدمها أبو علي الفارسي وابن جني، أما العلماء الأوائل فقد كانت لفظة القياس عندهم يعني أن المسألة تجري على الوجه الصحيح، أو الحكم الصحيح في بناء قاعدتها النحوية وليس كما قالوا: حمل غير المنقول على المنقول المشابهة بينهما»[1]

وخلص بعد دراسته وبحثه إلى القول «ولو سلمنا جدلا بقياس ألفاظ على ألفاظ أي حصل ألفاظ جديدة على أمثلة العرب ومقاييسهم، لوحة من المشابهة، فلا يعني ذلك أن القياس دليل على صحة الحكم والمثال أو الصيغة لأن القياس هو باب من أبواب الإتساع في اللغة العربية كالإشتقاق وغيره، وليس دليلا نبني عليه صحة صيغة، أو قاعدة أو بناء، فذلك وهم من أوهام من أراد أن يكون القياس أصلا»[2]

- **كمال بشر**

يؤكد الباحث على حقيقة مفادها أن القياس «مبدأ مقتول مشروع في كل العلوم، شريطة أن يكون هناك توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه في السمات والخصائص الصفات، وأن يكون المقيس عليه –في اللغة كذات– له واقع ووجود بتمثل في الاستعمال الحي للكلام»[3]

إلا أنه عاب على نحاة العربية إفراطهم في تطبيق هذا المبدأ ومبالغتهم في الالتزام بأحكامه حتى وصل بهم الأمر الى قبول ما يقره القياس دون أن يكون له أصل من السماع.[4]

1كريم حسين، **الفكر النحوي العربي**، ص372

2المرجع نفسه، ص273

3كريم حسين، **الفكر النحوي العربي**، ص373

4 كمال بشر، **اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم**، دار غريبة، القاهرة، دط،1999، ص140

5ينظر **المرجع نفسه**،

هذا ويضيف في السياق ذاته منتقدا صنيعهم متعجبا من أمرهم «ولم يقف لهم الأمر عند هذا الحد بل تجاوزوه الى توسيع دائرة القياس وتشعيب مسائله فنظروا في أركانه وأصوله قصد الأخذ بها وتطبيقها على التفكير النحوي»[1]

- **إبراهيم أنيس**

لقد أنكر هذا الباحث القياس النحوي، ورأى بأنه اصطناع من لدن النحاة، كما ضاق ذرعا بأقيستهم المتناثرة في الكتب النحوية ومثل لها على نحو قولهم، أعرب المضارع قياسا على الإسم أو قولهم نصبت لا النافية للجنس الإسم ورفعت الخبر قياسا على إن...وغيرها كثير[2]

ورأى بأن كل ما قاله النحاة في هذا الشأن ما هو إلا «صناعة نحوية، ولا تمت للقياس اللغوي الحقيقي بصلة ما، لأنها من علل النحاة المخترعة التي ادعوا ظلما وتجنبا، أن العرب راعوها في التفرقة بين الأساليب»[3].

1 كمال بشر، **اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم** ، ص140

2ينظر إبراهيم أنس، **من اسرار اللغة**، ص140

3المرجع نفسه، ص15

❖ المبحث الثاني: استصحاب الحال

أولا: تعريف الاستصحاب

إن الباحث في المعجمات اللغوية تستوقفه جملة من المعاني تسبح في فلك الجذور (ص، ح، ب) وإن كانت في مجملها لا تخرج عن إطار الملازمة والمصاحبة.

1-لغة:

ووردت مادة (ص، ح، ب) في مقاييس اللغة «الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته، وذلك الصاحب والجمع الصحب، كما يقال راكب وركب، ومن الباب أصحب فلان، إذا انقاد وأصحب الرجل، إذا بلغ ابنه، وكل شيء لازم شيئا فقد استصحبه ويقال للأديم إذا ترك عليه شعره مصحب، ويقال أصحب الماء إذ أعلاه الطحلب»[1]

على نهج صاحب مقاييس اللغة سار صاحب المعجم الوسط إذ يقول «استصحب الشيء لازمه، ويقال استصحب الشيء والقائم على الشيء»[2]

وحاصل النظر فيما مضى أن الجذر اللغوي (ص، ح، ب) لا يكاد يخرج في المعاجم اللغوية على معاني الملازمة والمصاحبة، الذي يقتضي وجود علاقة ارتباط بين شيئين أو أكثر.

2-إصطلاحا:

يعد الوقوف على تعريف الإستصحاب في المعاجم اللغوية، ننتقل للتعريف الإصطلاحي ونبحث عن تعريفه عند معشر النحاة.

---

1 ابن فارس، **مقاييس اللغة**، تح، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، م1، ص325

2 إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية مجمع اللغة العربية، ط4، 1425، سنة 2004، ص507

ولعل أشهر وأقدم تعاريف النحاة نجد تعريف ابن الانباري الذي حده بقوله: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا لأن على وجود الشبه، فكان باقيا على أصل في البناء»[1]

هذا ويعتبر ابن الأنباري الإستصحاب من أضعف أدلة صناعة النحوية، ولا ينبغي التعويل والإعتماد عليه عند وجود دليل أقوى منه في الإستدلال، ويظهر ذلك جليا في قوله «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به، ما وجد هناك دليل، ألا نرى أنه لا بجوز التمسك في إعراب الإسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف، تضمن معناه، كذلك قياس ما جاء من هذا النحو»[2]

ومن المحدثين من عقد تعريفا لهذا الدليل، وتفرد بما أضافه إليه واستحدث مفهوما جديدا عما ساقه القدامى فنجده يقول «البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قبل النحاة، سواء كانت هذه الصورة صورة الحذف أم صورة الكلمة أم صورة الجملة، بل صورة من هذه الصورة الأصلية المجردة تسمى أصل الوضع كما جرد النحاة أصل الوضع وجردوا كذلك أصل القاعدة»[3]

1 ابن الأنباري، **الاعراب في جدل الاعراب**، ص46

2المصدر نفسه، ص 142

3تمام حسان، **الأصول**، ص62

ثانيا: مكانة الاستصحاب

يعد الإستصحاب من الأدلة النحوية الضعيفة، وبالرغم من إقرار نحاة العربية بذلك، إلا أن هذا لا ينفي اعتماد نحاتنا على هذا الدليل، ولم يمنعهم من أن يركنوا إليه في إثبات أحكامهم النحوية«فقد استدل به نحاة بصريون وكوفيون عندما لم يجدوا دليلا آخر من الاسماع أو قياس»[1]

هذا ويلجأ اليه نحاة البصرة في كثير من الأحايين لإثبات آرائهم، ودحض أراء نظرائهم من الكوفيين «ولقد نقل الأنباري على لسان البصريين إعتمادهم على استصحاب حال الأصل في كثير مما أورده من حجج يؤيدون بها مذهبهم وينقضون بها رأي الكوفيين»[2] ومن أمثلة ما استدل به نحاة البصرة بالإستصحاب<< إثبات أن فعل الأمر مبني على السكون، وأن (أن) الشرطية لا تقع بمعنى (إذا) وأن أصل مستقل بنفسه غير متقطعة بسوف»[3].

ثالثا: مواقف المحدثين من الاستصحاب

لقد اختلفت وتباينت مواقف المحدثين إزاء هذا الدليل بين منكر له وغير معترف به في الأدلة النحوية، وبين مدافع عنه وتثبيت صحته.

1 خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو**، ص450

2 محمد سالم، **أصول النحو**، ص443

3المرجع نفسه،

- **كريم حسين خالدي:**

لقد رفض هذا الباحث الإستصحاب وأنكره، وطرحه من أدلة الصناعة النحوية، ورأى بأنه مجرد افتراض وهمي وفي هذا يقول: «فلم يكن من الأدلة المعتبرة عنه النحويين لأنه دليل افتراضي عقلي لا يرق الى مستوى السماع، وحجج أبي البركات فيه واهية»[1]

وكما رفضه جملة، رفضه تفصيلا وراح يدحض ويفند كل الأمثلة والأدلة التي قدمها ابن الأنباري في هذا الدليل، من ذلك مسألة بناء فعل الأمر، ورد على ابن الأنباري في هذه المسألة بقوله «وهو كما قلت أمر مفترض، ففعل الأمر، لا يتفق البصريون والكوفيون على كونه قسما قائما برأسه، كالماضي والمضارع، بل هو عند عدد من الكوفيين فعل مضارع مقترن بلام الأمر، حذفت منه تلك اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الإستعمال، وجيء همزة القطع لتيسير النطق بالفعل لعدم القدرة على النطق بالمبتدئ بالساكن»[2]

وتنطوي وجهة نظر هذا الباحث على فكرة أن الإختلاف بين المدرستين البصرية والكوفية ينهض دليلا لبطلان هذه المسألة.

- **تمام حسان**

لقد عاب تمام حيان صنيع الرعيل الأول في عدم إيلائهم العناية بالإستصحاب أثناء دراستهم لأصول النحو العربي، ويرى بأنه ليس بين طيات مؤلفات القدامى ما يوحي بأنهم عرفوا هذا الدليل بوصفه دليلا قائما بذاته، وإنما عرفوه معرفة سطحية لاغور ولا غوص فيها، يقول تمام حسان في هذا الصدد: «هذا باب لم يعطه المؤلفون حقه من العناية عند عرضهم لأصول النحو فلقد دأبوا عند ذكر الاستصحاب أن يكتفوا بشرح المصطلح دون الدخول في

1 كريم حسين خالدي، **الفكر النحوي**، ص 375

2المرجع نفسه، ص345

تفصيل النظر، وأن يرددوا مصطلحات مثل أصل الوضع وأصل القاعدة، والأصل المهجور والعدول عن الأصل والرد الى الأصل والوجه...الخ وكل ما أوجهه اليهم أنهم تركوا كثيرا من المعلومات دون إثبات»[1]وبناء على ما سبق يرى هذا الباحث أنه بما أن النحاة الأوائل لم يهتدوا إليه سبيلا ولم يدرسوه دراسة مستفيضة تفيه حقه، فإنه بات من الضرورة بمكان أن يفرده بدراسة مستقلة تقوى على النفاذ إلى جوهره استكناه حقيقته، ووضعه في مكانه الصحيح. وفي هذا الأمر يقول: «وهكذا عقدت العزم على محاولة الكشف عن تفاصيل النظر في هذا الدليل، وأن أضعه موضعه الصحيح في ترتيب الخطة النحوية متوسطا بين السماع والقياس، لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ويعرف المطرد من الشاذ»[2]

وعليه فإن الموضع الصحيح للإستصحاب يأتي بعد السماع مباشرة وتستند وجهة نظر تمام إلى أن عملية القياس لا تأتى ولا تتم إلا بعد معرفة الأصل من الفرع ومعرفة الشاذ من المطرد.

- **خديجة الحديثي:**

ترى خديجة الحديثي أن دليل الإستصحاب من الأدلة النحوية التي اعتمد عليه نحاة العربية في اثبات أحكامهم.

وتؤكد خديجة وقد درست أصول النحو عند سيبويه ـ أن سيبويه إمام نحاة العربية، قد اعتمد عليه اعتمادا كثيرا، واستدل به كثيرا في اثبات المسائل النحوية[3]

1 تمام حسان، **الأصول**، ص107

2المرجع نفسه،

3ينظر: خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النحو**، ص464

وخلصت هذه الباحثة بعد دراستها إلى القول بأن دليل الإستصحاب بالرغم من ضعفه إلا أنه« يبني كثيرا من الأحكام، ويضع العديد من القواعد معتمدا عليه اعتمادا كبيرا، كما يرد بعض أراء النحاة أو يضعفها أو يمنعها، مستندا في ذلك كله إليه»[1]واستنادا لما سبق فالاستصحاب عند خديجة من الأصول النحوية الذي يعتد به، ويبني القواعد النحوية كما يعول عليه علماء النحو في رد ودحض الكثير من الاراء النحوية.

1ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص464

خلاصة الفصل

ارتكز هذا الفصل في أساسه على إشكال فحواه مساءلة تفكير الدارسين المحدثين إزاء الدليل العقلي، الذي لجأ إليه نحاة العربية عندما لم يحالفهم الحظ في حصر وجمع اللغة سماعا، ولم يهتدوا إلى ذلك المطلب سبيلا، فبات من الضرورة بمكان البحث عما يجبر ذلك العجز، فاهتدوا إلى آليات ودعائم عقلية في دراساتهم النحوية، فكان عمادها القياس والإستصحاب وبعد استقصاء النظر في مقولات المحدثين:

لم يرق لهم صنيع الأوائل، ورأوا بأن القياس مجرد اصطناع من لدن النحاة ولا يمت للعربية بصلة، وأنه لا يرق أن يعد أصلا من أصول النحو في حين يرى البعض أن القياس مبدأ مقبول ومشروع لولا تكلف النحاة واسرافهم في استخدامه.

أما الإستصحاب فيذهب لفيف من الباحثين إلى القول بأنه مجرد إقحام أصول فقهية في أصول نحوية في حين يدافع البعض عن حجية هذا الدليل ويرى أنه يبني الكثير من القواعد النحوية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: أصول التفكير النحوي بين منهج النحاة واجتهاد المحدثين

- المبحث الأول: العامل النحوي
- المبحث الثاني: العلة النحوية

لا يخفى على ذي لب أن الإعراب يمثل أهم خصائص اللغة العربية التي انفردت بها وانمازت فأولى العلماء عناية خاصة بالإعراب، وكان محط اهتمامهم، ومحور تركيزهم وشغلهم الشاغل لتلك الأهمية أوجدوا له نظرية كاملة لاستقراره، وكشف حقائقه، فأجلت لنا غوامضه وأنارت جوانبه، وأجابت عن الأسئلة التي تساور الذهن وتراوده حول أسباب تغير الحركات الإعرابية، واهتدينا على صوتها إلى القول بالعمل النحوي، وأن وراء كل تغير عامل أحدث ذلك الأثر، لكنها سرعان ما تحولت الى مصدر للجدل وموضوعا للخلاف،حيث اختلف حولها العلماء –إن قدامى كانوا أو محدثين– بين مؤيد لها ورافض فقد كانت ولا زالت مدار خلاف واسع بين الدارسين، ومن أكثر النظريات التي كثر حولها الحجاج واللجاج.

❖ **المبحث الأول: العامل النحوي**

أولا: تعريف العامل

1/ لغة:

جاء في **معجم لسان العرب لابن منظور** «العامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ملكه وعمله وماله، والعمل هو الفعل المؤدى باليد وهو المهنة أو أجره العامل»[1]

2/ اصطلاحا:

العامل في **إصطلاح النحويين** هو «ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[2]

1 ابن منظور، لسان العرب، ج11، مادة (ع.م.ل) ص475

2 الجرجاني، التعريفات، ص189

أما من جانب المحدثين نورد **تعريف صاحب النحو الوافي يقول فيه العامل:**« هو مايؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابية، ترمز إلى معنى خاص كالفاعلية أو المفعولية أو غيرهما ولا فرق أن نكون تلك العلامة ظاهرة أو مقدرة»[1]

❖ **ثانيا: أنواع العوامل النحوية**

لقد استغرق في عرف نحاتنا على أن العوامل في النحو العربي تأتي على ضربين لفظية ومعنوية.

وقد أحصى لنا الجرجاني، العوامل النحوية في مصنفه الذي وسمه بالعوامل من المائة النحوية.

فالعوامل اللفظية: «ما يعرف بالجنان: أي: بالقلب، وتتلفظ باللسان و _كمن وإلى_ في قولك سرت من البصرة الى الكوفة»[2]

وتنقسم العوامل اللفظية بدورها الى نوعين: **سماعية وقياسية**

فالسماعية: «ما سمعت من العرب، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر والحروف المشبهة بالفعل»[3]

1عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، ص75

2 عبدالقاهر الجرجاني، **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، تح البدراوي، زهران، دار المعترف، ط2، القاهرةص84

3المصدر نفسه،

أما القياسية: «**ما سمعت** عن العرب ويقاس عليها غيرها، كجر المضاف للمضاف اليه، في (علام زيد)»[1]

والعوامل المعنوية :هي «ما تعرف بالحنان، ولا تتلفظ باللسان مثلا، كعامل المبتدأ أو الخبر أعني، التجريد عن العوامل اللفظية»[2]

ثالثا: موقف ابن مضاء القرطبي من نظرية العامل

يعد ابن مضاء القرطبي أول من ثار على نظرية العامل ودعا إلى اسقاطها من المنظومة النحوية ويمثل لنا كذلك« بالتجربة الوحيدة في التراث العربي التي حاولت الخروج عن قواعد النجاة وأصولهم بتأسيس نظرية نحوية مبنية على مرجعية أبستمولوجيا في الفكر البياني العربي بصورة عامة»[3] وقد سعى الرجل في كتابه إلى إعادة بناء نظرية نحوية جديدة تختلف كليا عن ذلك التي قال بها الرعيل الأول حيث أوضح في مقدمة كتابه هدفه الذي يسعى إلى تحقيقه قائلا: «وقصدي من هذا الكتاب بأن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه و أنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه »[4]

فكانت أولى المساعي التي يرمى إليها هي حذف نظرية العامل وانصب نقده حول ما رآه فاسدا فيها **قائلا:** «إدعاؤهم أن النصب والخفض والجزم يكون إلا بعامل لفضي، وبعامل معنوي وعبروا عن ذلك بعبارات توهم....فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب فذلك بين الفساد»[5]وقد

---

1 عبد القاهر الجرجاني ، العوامل المائة النحوية ، ص84

2المصدر نفسه،

3الأمين ملاوي، **تيسر النحو العربي بين التنظير والتطبيق**، ص217

4ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة، تح:** شوقي صيف، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة 1947، ص85

5المصدر نفسه

كان لتوجهه نحو المذهب أهل الحق تأثيرا كبير في تشكيل آرائه الناقدة حيث يرفض وبشكل قطعي أن يكون العامل هو اللفظ أو المعنى، وأن هذا القول لا يتفق مع العقل والشرع، وفي هذا السياق يقول:« أما من أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وأنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الإختيارية، وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا يقول به أحد العقلاء»[1]

❖ **رابعا: موقف المحدثين من العامل النحوي**

لقد تأثر المحدثين من دعاة تيسر النحو العربي بالطرح، الذي قال به ابن مضاء القرطبي الذي أحدث ثورة لمحاولته تغيير خارطة الفكر النحوي، فقدم تطورات معرفية جديدة تنهار ينقدها للمنهج النحوي القديم، ومحاولا إقامة بناء آخر يختلف في مبادئه وأصوله فشكل لهم: «المنعرج الفكري الذي يجد فيه أصحاب التيسير أصالة عملهم لذلك كان المنعرج الفكري مقدمات مؤلفاتهم فيستهلونها بالإشادة لهذا العمل الجريء الذي يمثل لهم إعادة الفكر النحوي إلى مسلكه الطبيعي بعد ما ران عليه من شوائب أفسدته وأبعدته عن غايته»[2]

ولعل أول رأي يطالعنا في هذا الشأن رأي إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو الذي يعد «أول محاولة جادة وواسعة بعد عمل ابن مضاء تتناول أصول النحو العربي، وتحاول أن تجد وسيلة جديدو لإقامة القواعد ودراسة مباني الكلام العربي»[3]

1ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي صيف، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة 1947، ص87

2 الأمين ملاوي، **النحو العربي بين التنظير والتطبيق والتعليم**، ص217

3مزهر الياسري، **الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه**، تح: عبد الله الجبوري، دار العربية، بيروت لبنان، ط1 2003،ص400

واستعرض في مقدمة كتابه هدفه الذي يسعى إليه إلى بلوغه قائلا «أطمع أن أغير منهج البحث النحوي، اللغة العربية وأن ارفع عن المتعلمين أصر هذا العلم وابدلهم منه اصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهديهم الى الفقه بأساليبها»[1]

ولتحقيق مسعاه في تحديث وتغيير منهج البحث النحوي اتجهت أنظار إبراهيم صوب نظرية العامل، ويرى أن إلغاء العامل النحوي مطلب نبيل، وهدف عظيم يعيد النحو العربي إلى الطريق الصحيح، بعد مازاغ عنه، وكاد يصرفنا عن فهم لغتنا العربية واستشعار جمال تصويرها وقوة ادائها.[2]

كما أعرب عن استيائه وامتعاضه من تركيزهم المفرط على نظرية العامل قائلا: «يطيلون في شرح العامل وشرطه ووجد عمله، حتى تكاد نظرية العامل عندهم هي النحو كله»[3] ويتابع إبراهيم حديثه قائلا: «ولعل أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفيا خالصا يتبع لف العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثر في تصوير المفهوم»[4] وهو بهذا يرفض وبشدة أن تكون العلامات الإعرابية في الكلمة نتيجة عامل لفظي كان أو معنوي.

كما شدد على ضرورة البحث في دلالات هذه الحركات الإعرابية ووجوب ربطها بالمعاني ويضيف في السياق ذاته أنه يجب «دراسة علامات الإعراب على أنها دوال على معان وأن يبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف

[1] إبراهيم مصطفى **إحياء النحو القديم**، طه حسين، ط2، 1992، (مقدمة الكاتب)

2 إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص119

3المرجع نفسه، ص22

4المرجع نفسه، ص74

موضع الكلمة في الجملة، وصلتها لما معها من الكلمات فأخرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام»[1]

ولخص في النهاية إلى القول أن الضمة تعد علم الإسناد في حين كانت الكسرة علم الإضافة أما الفتحة–وكما يرى إبراهيم–فهي ليست من العلامات الإعرابية وهي مجرد الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب.[2]

❖ موقف مهدي المخزومي من العامل

وثاني رأي نسوقه في هذا المقام المهدي المخزومي الذي يعد من دعاة تيسر النحو العربي فألف كتابه ناقدا المنهج النحاة القدامى وصرح عن غائية أفكاره قائلا: «حاولت أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل»[3] ثم يضيف «فإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل كتاب التنازع وباب الإشتغال ثم بطل كل ما انتهوا اليه من أحكام»[4]وعليه فهو يرى بعدم صلاحية نظرية العامل في الدرس النحوي وأنها تفضي على تعقيده.

موقف خليل عمايرة:

يرى خليل عمايرة من خلال مؤلفه العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، نظرة مختلفة عن سابقيه و« أن الحركة الإعرابية تكون اقتضاء القياس لغوي جاء عن العرب الأول ورصد النحاة القدماء له أبوابا نحوية أعطوا لكل باب نحوي حالة إعرابية ولها حركة معنية»[5] ثم

1ابراهيم مصطفى ،احياء النحو ص49

2خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص50

3 مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد، بيروت، ص16

4المرجع نفسه،

5 خليل أحمد عمايرة، **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي**، د ط، دت، ص93

يضيف «وقد تتغير الحركة، الإعرابية اقتضاء العنصر من عناصر التحويل كالزيادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة من الخبرية الى معنى التحذير أو الإغراء أو الإختصاص...»[1]

وتأكيدا لما ذهب إليه يسوق لنا جملة من الأمثلة كي يثبت صحة رأيه ومن ذلك قوله« فالجملة: محمد مجتهد إذا دخلت عليها: كان مثلا اقتضت أن يكون الخبر منصوبا، محولا الى الزمن الماضي، في حين إذا دخلت عليها (إن) مثلا اقتضت أن يكون المبتدأ منصوبا محولا الى حالة التوكيد»[2]...وكان هذا مثال من جملة الأمثلة التي أوردها ليلخص في نهاية المطاف بنتيجة أن الحركة الإعرابية: «ليست بأثر عامل البتة، بل هي اقتضاء، إما بكلمة أو حرف جاء زيادة»[3]..

❖ موقف تمام حسان

لقد رفض تمام حسان نظرية العامل «الذي قامت على أساسه النظرية النحوية التراثية مزريا بالعوامل النحوية قاطبة، فيراها أشبه ما تكون بالخرافة»[4]ويؤكد على حقيقة مفادها:

«أن لا عامل لأن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة الأخرى، ويتكون من الرق التركيبية العربية المرتبطة بالمعاني اللغوية فكل طريقة تركيبية منها نتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية»[5] ثم يضيف «إذا كان الفاعل مرفوعا في النحو، فلأن العرف ربط بين فكرتي

1خليل أحمد عمايرة ، العامل النحوي بين مؤيديه و معارضيه ، ص93

2المرجع نفسه، ص 93،94

3المرجع نفسه، ص95

[4] صلاح الدين ملاوي، **أسس التحليل النحوي في كتابات تمام حسان عرض وتقويم، مجلة المجمع، الجزائري للغة العربية** م19، ع2، 2023، ص34

5 تمام حسان، **اللغة العربية بين المعيارية والوصفية**، عالم، الكتب، ط4، 2001، ص57

الفاعلية والرفع دون سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا والمفعول به مرفوعا، لو أن المصادقة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت»[1]

وتنطوي وجهة نره على الرفع والنصب لم تكن نتيجة عامل البتة، بل كل ما في الأمر أنها كانت مجرد تواضع فقط بين الجماعة اللغوية، ولو تواضعت على عكس ذلك لا جاز قولنا الرفع للمفعول والنصب للفاعل، وقد ذهب لوضع بديل لها وهي نظرية القرائن النحوية.

المبحث الثاني: العلة النحوية

أولا: تعريف العلة:

1/ لغة: تسوق المعجمات اللغوية في مادة (ع.ل.ل) مجموعة من المعاني، ولعل أبرزها ما جاء في لسان العرب لابن منظور« العلة، المرض، وعل يعله، واعتل أي مرض، فهو عليل والعلة أيضا الحدث الذي يشغل صاحبه عن حاجته»[2]

2/ اصطلاحا:

والعلة في **اصطلاح النحويين**« هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه»[3]

وتعرف أيضا بأنها« السبب الذي يوجب الحكم للفظ ما فيندرج ضمن شبيهه لتحصيل القاعدة»[4]

[1]تمام حسان اللغة بين المعيارية و الوصفيةص57

2ابن منظور، **لسان العرب**، ج11، مادة (ع.ل.ل)، ص471

3الجرجاني، **التعريفات**، ص201

4 محمد خان، **أصول النحو العربي**، دار علي بن زيد للباعة والنشر، بسكرة، ط2، 2015، ص89

ثانيا: أنواع العلل النحوية

لقد اختلفت رؤى النحاة وتباينت تصوراتهم وافترقت نظراتهم إزاء العلة النحوية، فتعددت تقسيماتها واختلفت تسمياتها «فهناك تقسيم باعتبار المضمون قسمت فيه العلة الى أربعة وعشرين نوعا (24) وتقسيم باعتبار الشكل قسمت فيه الى بسيطة ومركبة، وتقسيم ثالث باعتبار الحكم قسمت فيه العلة الى موجبة و مجوزة، وهذا غير تقسيم العلة باعتبار الغاية او الغرض منها وقد أخذت العلة في هذا التقسيم تسميات مختلفة، فيعني حين قسمها ابن السراج الى علة وعلة العلة قسمها الزجاجي الى علة تعليمية وقياسية وجدلية نظرية، وقسمها ابن ماض الى علل أوائل وثواني وثوالث»[1]

ان القارئ لهذا النص يلفي التعدد والتنوع في تقسيم العلل النحوية وذلك تبعا للوجهة المنظور اليها من قبل النحاة

وسنكتفي–في هذا المقام–بذكر تقسيم الزجاجي الذي ينطلق في تقسيمه للعلة من الغاية المتوخاة منها، فكانت على ثلاثة أضرب تعليمية وقياسية وجدلية.

أما التعليمية« فهي التي يتوصل بها الى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن، ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وانما سمعنا بعض فقسنا عليه نظرة، مثال ذلك: أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وراكب عرفنا اسم الفاعل»[2] وعليه فهذا الضرب يحقق لنا استقامة اللسان، ويهدينا لتعلم كلام العرب والنسيج على منوالهم.

أما النوع الثاني فهي **العلة القياسية** «فأن يقال لمن نصبت زيد ابان في قوله ان زيدا قائم ولم وجب أن تنصت إن الاسم، فالجواب في ذلك أن يقول لأنها واخواتها صارعت الفعل

1 محمد سالم صالح، **أصول النحو دراسة في فكر الانباري**، ص357

2 أبو القاسم الزجاجي، **الايضاح في علل النحو**، مازن المبارك، دار النفاس، ط3، 1979،ص64

المتعدي الى مفعول، فحملت عليه فأعملت فأعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع لها مشبه بالفاعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب اخاك محمد وما اشبه بذلك»[1]

أما **النوع الثالث والأخير فهو**« كل ما يعتل به في باب أن بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ بالماضية ام المستقبلية ام الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ .....وكل شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر»[2]

ثالثا: موقف ابن مضاء القرطبي من العلل النحوية:

وفي سعيه الى إعادة تشكيل بناء علم اصوله النحو العربي لم تقتصر دعوته على الغاء العامل فحسب، بل امتدت لتشمل العلل النحوية حيث صرح بقوله« مما يجب ان يسقط من النحو لعلل الثواني والثوالث، وذلك مثل السؤال عن "زيد" من قولنا: قام زيد لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: هكذا نطقت به العرب، وثبت ذلك من الاستقراء من الكلام» وفي إطار حديثة عن العلل أشار الى أنواعها عنده، وهي «علل أول علل ثواني وثوالث كما حدد الفرق بينهما «أن العلل الأول لمعرفتها تحصل المعرفة بالنطق بكلام العرب، لمدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك»[3]

وبذلك يدعو الى الغاء العلل الثواني والثوالث التي لا طائل منها ولا فائدة تحصل منها.

---

1 أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص64

2المصدر نفسه

3ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص152

4المصدر نفسه

رابعا: موقف المحدثين من العلة النحوية

لقد اختلفت آراء المحدثين وتباينت مواقفهم حيال العلة النحوية، فهناك من يدعوا الى الغائها وطرحها من الفكر النحوي وبين من يدافع عنها، ويلتمس لها مسوغات البقاء، لكل باحث حججه التي يستند اليها في اثبات صحة ما ذهب اليه ولعل أبرزهم:

مهدي المخزومي: الذي اتخذ موقفا معارض للعلة النحوية واساس حجته في ذلك أنه: «ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحو اللغة من اللغات ان يفرض على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوب، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، لا تتعدى ذلك، فإذا قال النحو مثلا ان الفاعل مرفوع كان يستند في استنباط هذا الأصل الى استقراء واع، وملاحظة دقيقة.... وليس له تفلسف ذلك أو ينبهه على حكم من احكام العقل»[1] ثم دعا الى ضرورة الغاء العلل النحوية وبناء نحو جديد يخلو لأنها قضت على الدرس النحوي وعصفت به فيقول « لقد أصبحت الحاجة ماسة الى نحو جديد تخلو مما علق به في تاريخه الطويل من نوائب أفسدته مبرأ من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم، والتي أتت على حيوية الدرس اللغوي فعصفت بها، وانتهى الأمر بهذا الدرس الى أن يكون مصدر برم وضيق لاحد لهما»[2]

❖ **تمام حسان:**

لقد رفض تمام حسان العلة النحوية، ورأى بأنها تخالف المنهج العلمي المناسب لدراسة اللغة فنجده يقول «ان المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعني أولا وآخرا بالإجابة عن كيف تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا نعده هذا النوع من الإجابة

1 مهدي المخزومي، **في النحو العربي**، ص19

2المرجع نفسه، ص27

الى محاولة الإجابة عن لماذا تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفر من وصفه بالحدس او التخمين»[1]

فالمنهج العلمي الحق عنده هو الذي يكتفي بوصف الظاهرة، المدروسة فقط دون تجاوز ذلك، الى البحث عن الأسباب الثاوية خلف حدوث تلك الظاهرة او محاولة تفسيرها، فإذا تعدت ذلك انتقت منه العلمية وانه لا يعدو ان يكون ضربا من التخمين في وصفه له

❖ **محمد عيد:**

وعلى نهج تمام حسان سار محمد عيد الذي رفض هو الآخر العلة وانطلق من فكرة مفادها أن« منهج البحث العلمي الحديث في النظرة للتعليل يلخصه ان النافع منه ما يصف الأشياء أما ما يبحث في الغايات والأهداف، فلم يعد وسيلة نافعة للبحث»[2]

وعليه فإن العلة حسبه لم تعد أداة مجدية للبحث في إطار المنهج الحديث، وفي ذات السياق يضيف أنه« على الباحث أن يقنع في تناوله الواهر بوصف كيفياتها وعلاقتها لهذه الكيفيات أما ما وراء ذلك من علل وطرق استدلال بدأت بأرسطو ووجدت ترحيبا من كثير من الدارسين

فإنها تقف أمام ما تقدم في صورة أقل ما توصف أنها مجافية تماما لتلك الروح العلمية» ويشير هاهنا الى تأثر العلل النحوية بالمنطق الأرسطي[3].

ويقول أيضا بعد ما ساق رأي ابن مضاء القرطبي في بيان فساد العلل النحوية قائلا: «لقد كان من أثر هذه الصنعة تلك المعارك التي تطحن نفسها في العلة دون أن تفيد منها

1 تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص50

2 محمد عيد، **أصول النحو العربي**، ص143

3المرجع نفسه

اللغة شيئا، ومن حق ابن مضاء ان يفض هذه المعارك المتعلقة بحكمه عليها بالإبعاد والعزل من النحو لأنها لا تفيد نطقا، وكل ما لا يفيد نطقا في رأيه يجب أن يسقط من النحو»[1] وعليه فهو ينادي برح العلة النحوية من الدرس النحوي، بحجة أنها لا تفيد اللغة في شيء ولا فائدة تحصل منها.

- **أحمد سليمان ياقوت**

ويعد هو الآخر ممن اعترضوا على العلل النحوية، ودعا الى الغائها وأنها لا تفيد، ويظهر ذلك جليا من خلال قوله «وكل هذه العلل عدا التعليمية علل صناعية لا طائل من ورائها الا كد الذهن فما كان العرب قبل الزجاجي يدركون مثل هذه العلل، عند رفعهم المرفوع أو نصهم المنصوب، وما تفننوا كل هذا التفنن في صناعة الإعراب، ومع ذلك فقد كان كلامهم مستقيما فصيحا، لم يؤثر فيه عدم معرفتهم بهذا التلفيق والتمحل في ابراز هذه العلل»[2]

ويظهر لنا من خلال قوله رفضه للعلل النحوية بشكل جلي لا خفاء به مستثنيا منها العلة التعليمية، وماعداها مجرد تلفيق لا جدوى منها.

- **وليد عاطف الأنصاري**

لقد اختار هذا الباحث أن يقف موقفا وسطا في نظرته للعلة النحوية ورأى بأن «الغلو والاسراف في العلل النحوية، واضفاء الطابع الفلسفي عليها، ما هو الإضراب من الترف العقلي عند النحويين القدامى، فبعد أن تمكنوا من استنباط القواعد النحوية وفهمها لم يرضى، عقلهم المتفلسف أن يقف عند هذا الحد وأن يبقى حسيبا في هذه القواعد فأطلعوا للعقل العنان بحثا

1محمد عيد أصول النحو العربي،ص143

[2] أحمد سليمان ياقوت، **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم**، دار المعرفة الجامعية، 1994، ص175

في ما وراء هذه القواعد»[1] ويواصل حديثه في السياق نفسه، ويشير الى أن <<العلل النحوية وان ليس يعضها ثوبا فلسفيا، فستظل شاهدا على خصوبة العقل العربي، ويتعمق فيها المتخصصون الذين تروقهم فلسفة النحو العربي»[2]

وعلى خلاف الرأي الأول الذي نادى بإبعاد العلل من الفكر النحوي وبالرغم من الانتقادات والمطاعن التي وجهت لها، الا أنها وجدت من يدافع عنها وينتصر لها ويرى بأحقيتها ومشروعيتها بالبقاء في الدرس النحوي، وممتد لرأي القائل بعدم صلاحيتها فكان على التحدي وحسن خميس المليخ أبرز المدافعين عنها والمؤيدين لمنهج النحاة الأوائل.

- **حسن المليخ:**

يقول بأن التعليل« يبدأ تفسير أوليا تعليميا، ثم أصبح التفسير نظريا يميز بين نحو الطلبة المتعلمين ونحو الباحثين المتخصصين وفي كلا المستويين ينسجم مع طبيعة العقل البشري الذي دأب على ربط الأشياء ببعضها البعض ربطا عليا، وينسجم مع طبيعة النفس التي تأنس بثبوت الحكم النحوي بالتعليل، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس، بل ينبغي أن يبقى حاضر في ذهن المشتغلين بالعربية، وسيلة للتعلم، و اداة للربط والتفسير ومادة يتدبرها العقل.... لأن العلل وجوه إقناعية اجتهادية»[3]

1وليد عاطف الأنصاري، **نظرية العامل في النحو العربي**، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط2، 2006، ص36

2المرجع نفسه،

[3] حسن خميس المليخ، **نظرية التعليل في الحق العربي بين القدامى والمحدثين**، دار الشروق رام الله، نابلس، ط1، 2000، ص16

وعليه فالتعليل النحوي بنوعيه سواء التعليمي أو النظري، يعد مسلكا من أهم المسالك التي تعين على ضبط اللغة وإحكام قواعدها وتفسير النفس البشرية التي تأنس بثبوت الأحكام، ومن هنا وعلى هذا الأساس وجب أن يبقى حاضرا في الدرس النحوي.

وعلى ذات النهج، يسير على التحدي مدافعا عن العلة النحوية، ومؤيدا للنحاة الأوائل ومؤكدا على أن البحث عن العلل جزء من طبيعة الإنسان.

وفي ذلك يقول:« من طبع الإنسان البحث عن الأسرار والسؤال عن المجهولات والانكار في الحجاج ،النحاة بما أتوا من هذا أنما يستجيبون للطبع المستتير في استنباط المسائل وعرضها على الناس، فترضى العقول وتطمئن القلوب وتأخذ ما تأخذ عن بينة وتدع ما تدع عن بينة»[1]

1علي النجدي، سيبويه، امام النحاة، عالم الكتب، ط2، 1979، ص49

الخلاصة

لقد عالج هذا الفصل أراء المحدثين حول أهم نظريتين يقوم عليها الدرس النحوي، والتي لاقت نقدا لاذعا من لدن الدارسين المحدثين وهؤلاء جميعا لا تكاد تختلف عباراتهم لعدم اختلاف اعتباراتهم ويمكن أن نجمل دواعي رفضهم–العلة والعامل–بعد استقصاء النظر في مقولاتهم في النقاط التالية:

تأثر المحدثون بالطرح الذي جاء به ابن مضاء القرطبي الذي طالب بإلغائها من الفكر النحوي فحذو حذوه في ذلك، وذهبوا مذهبه.

يجمع الدارسون على أن العلة والعامل سبب في وعورة مسلك النحو والتوائه وسبب في تعقيده

تبني المنهج الوصفي لكثير من الباحثين العرب والذين رأوا فيه المنهج الأنسب لدراسة اللغة.

الخاتمة

لقد سعى هذا البحث على امتداد فصوله إلى الوقوف عند واقع التلقي المعاصر لعلم أصول النحو العربي ،لدى الدارسين العرب، وذلك باستقصاء ارائهم وتتبعها في كتاباتهم.

هذا وليس يخفى على ذي نظر ، وأهل التدقيق، أن هذا الموضوع واسع ومتشعب،و لايمكن استقصاء كل آراء المحدثين حوله، وإن هؤلاء الباحثين يمثلون طائفة فقط ممن سلكوا طريقا إلى البحوث الأصولية النحوية، وما كان ذكرهم ادعاء لحصر "التلقي المعاصر لأصول النحو" فيهم وقصرها عليهم فكان تمثيلا لا استيفاء.

إذن، فلابد لهذا الجهد من خاتمة تكون بمثابة حصيلة موجزة له تلخص أهم النقاط التي توصل إليها:

–لم تتوحد رؤى الدارسين المحدثين، واختلفت نظراتهم و تباينت مواقفهم إزاء صنيع نحاة العربية في بناء علم أصول النحو العربي ،فكان قبيلا من الدارسين مرددين ،لما قاله الاوائل، ورضوا بالتقليد مسلكا ،و اطمأنوا به، ولم يفارقوا منهج الأقدمين، وأشادوا به

–ومن الدارسين المعاصرين الذين لم يكونوا مجرد مرددين لما قاله الرعيل الأول، بل كانت لهم مواقفهم المستقلة وتصوراتهم الخاصة ،والتي كانت ناقدة للمنهج الذي اهتدى إليه علماء العربية وكانوا يتغيون بأطروحاتهم تغيير المنهج النحوي العتيق الذي يرون بأنه يفتقد شرائط البحث الدقيق ويفتقر إلى التحليل، ولا يستند إلى خطة محكمة، ولعل أبرز من نادى بهذا سعيد الأفغاني وآخرون، وقد طالبوا بإعادة النظر واستئنافه وتصحيح القواعد التي تفتقر إلى الضبط والأحكام.

-هذا وقد عرفت مسألة الإطار الزماني والمكاني لفكرة الإحتجاج الذي وضعه النحاة بوصفه شرطا من شروط قبول المسموع، وألزموا أنفسهم بهذا القيد، جملة من الإنتقادات والإستدراكات ورأوا بأنها لا تخلوا من المآخذ ولا تبرأ من المزالق، فهم وإن وضعوا ذلك القيد لم يعتزموا به هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليس يتضح على جهة القطع مدى صحة ذلك السند الذي اعتمد عليه نحاة العربية في الإحتكام اللغوي.

-كما كانت مسألة الإستشهاد بالقراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف وكلام العرب محل انتقاد من قبل الدارسين، فجاءت كتاباتهم ناقدة لصنيع النحاة في عدم اعتدادهم بالقراءات

والحديث النبوي، ولانصرافهم عن الإستشهاد بهما، كما عرفت مسألة الإستشهاد بلغة الشعر انتقادات كبيرة من قبل كثير من المحدثين الذين عابوا على النحاة اعتمادهم على الشعر في التقعيد والتأصيل للنحو العربي، لما له من آثار سلبية تعود على نحونا، ويرى أحد الباحثين أنه سبب في تعقيد النحو والتواء مسلكه، علاوة على ذلك فهو يعد سببا رئيسا في اتساع دائرة الخلاف بين المدرستين الكوفية ونظيرتها البصرية.

يعد القياس الدليل الثاني من الأدلة التي قامت عليها الصناعة النحوية واعتمد عليه النحاة اعتمادا كبيرا، إلا أن قبيلا من المحدثين رفضوا ذلك الصنيع، ورأوا بأنه مجرد صناعة نحوية لا تمت للعربية بصلة، في حين يرى نفر آخر أنه لا يرق أن يعد دليلا محتجين بأن ميدان الحمل على المسموع هو الصرف، وليس النحو وهم بهذا يرون أن محل الاستفادة من القياس في الدرس الصرفي لا النحوي

-أما بالنسبة لدليل الإجماع فعرف اختلاف بين الباحثين، بين من يدافع عنه، ويثبت حجيته، في حين وقف نفر من الباحثين موقف الرافض له وحجتهم في ذلك أنه مجرد تكلف لا داع له فهو اقحام أصول فقهية في أصول نحوية.

–والأمر ذاته نسجله فيما يخص الاستصحاب، ترى ثلة من الباحثين أنه لا يمكن اعتباره دليلا من أدلة النحو في حين يرى قبيل من الدارسين أنه من الأصول النحوية والذي يبني كثيرا من الأحكام

–هذا ويعد تمام حسان أول الباحثين العرب الذين درسوا دليل الاستصحاب في مؤلفه الأصول الذي يعد فاتحة الدراسات الأصولية التي اعتنت بهذا الدليل، فكانت له بذلك الحظوة في سبر غوره، واستكناه حقيقته، وأعاده إلى مكانه الصحيح وأنه يأتي بعد السماع

تعد نظرية العامل والعلة من أهم وأبرز النظريات التي قام عليها صرح النحو العربي، وقد كانت مدار خلاف ومحل جدل بين الدارسين، فكثر حولها الحجاج واللجاج، بين رافض

ومؤيد لها، ويمكن إجمال اسباب رفض الباحثين نظرية العامل والعلة في النقاط التالية:

لا جرم أن ما جاء به ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى طرح العامل والعلة من الفكر النحوي الأثر الأكبر في اراء الباحثين الذين أعجبوا به أيما اعجاب وأشادوا به فاقتفوا أثره وحذو حذوه

– يكاد يجمع الدارسون على أن –العامل والعلة– سبب في صعوبة النحو و تعقيده و التواء مسلكه، وانه يستنزف جهد الباحثين و يفضي إلى جدال لا طائل منه

كما كان لاطلاع الدارسين العرب على دراسات الغربيين الأثر الكبير في رفض العامل والعلة فتبنوا المنهج الوصفي، ويرون بأنه المنهج الأنسب لدراسة اللغة

إذن كانت هذه الدواعي –إجمالا هي التي جعلت الباحثين العرب يرفضون العلة والعامل

في حين جاءت كتابات نفر من المحدثين مدافعة عن العلل ومؤيدة للمنهج النحوي، وترى بأن العلة من أهم المسالك التي تعين على ضبط اللغة وإحكام قواعدها، وأن البحث عن العلل من طبيعة النفس البشرية التي تأنس بها

ختاما نتوجه بخالص شكرنا وعظيم امتناننا للأستاذ البروفيسور عبد القادر رحيم، الذي تبنى هذا العمل ورعاه

وإني لأذكر في هذا المقام أستاذي الفاضل الدكتور الأمين ملاوي، وما له علينا من فضائل بالغة.

فجزا الله الجميع بماهم أهله من الأجر والثواب.

هذا ونسأل الله العظيم أن يكون التوفيق حليفنا فيما كتبنا وأن ينال القبول ويحوز الرضا

قائمة المصادر والمراجع

❖قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط 6، 1978
2. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية مجمع اللغة العربيةط4 2004
3. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دار الكتاب الثقافي ،1994
4. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988
5. احمد نحلة، أصول النحو، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987
6. ابن الانباري، الاغراب في جدل الاعراب ولمع الادلة في أصول النحو، تح: سعيد الافغاني مطبعة الجامعة السورية ،1957
7. البغدادي (عبد القادر) ،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،تح: عبد السلام هارون مكتبة الخارجي ،القاهرة ،ج 1
8. /بكري عبد الكريم ،أصول النحو في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ،دار الكتب الجزائر، ط1، 1999
9. بهجة عبد الواحد، بلاغة القران الكريم في الاعجاز اعرابا وتفسيرا بأعجاز، مكتبة دينيس الأردن، ط1، 2000
10. تمام حسان:اللغة بين المعيارية و الوصفية ،عالم الكتب،ط4، 2001
11. الأصول دراسة ايستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة دط،2000
12. الجرجاني (الشريف علي بن محمد)، التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الريان، د ط د ت

13. ابن الجزري (الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي)، النشر في القراءات العشر تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العامة، لبنان، د ط، د ت
14. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمدا لنجار، دار الكتب المصرية القاهرة، د ط ،1955
15. حسن خميس الميلخ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدامى والمحدثين، دار الشروق، طرابلس، ط20001
16. التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء التحليل التفسير، دار الشروق، الأردن ط12006
17. حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الغربي، القاهرة مصر
18. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه مطبوعات جامعية، الكويت 1974
19. خليل عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د ط د ت
20. رشيدة مصالحي، اجتهادات ابن جني في أصول النحو في الخصائص، تقديم: محمد المناسك، مركز فاطمة للأبحاث والدراسات،ط20221
21. الزجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، القاهرةط19793
22. الزركشي (الإمام بدر الدين محمد عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تح: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، د ط، 2006
23. ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل)، تح: حسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، ط19962
24. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، د ط، دت،1996
25. سليمان العتيق، الياقوت في أصول النحو، د ط، د ت، الرياض

26. السيوطي (جلال الدين)، الاقتراح في أصول النحو العربي، تقديم: علاء الدين عطية دار البيروتي، ط2، 2006
27. شعبان صلاح، مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د ط، 2005
28. شعبان لعبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، منشورات جامعة قاربونس د ط 1889،
29. عبد العال سالم مكرم، القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مؤسسة علي الجراح ط2، 1978
30. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3
31. عصام عيد فهمي، اصول النحو عند السيوطي بين التنظير والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2006
32. عفاف حسانين، في أدلة النحو، مكتبة أكاديمية، القاهرة، ط1، 1990
33. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب القاهرة، ط1، 2006
34. علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1990
35. ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الجبل بيروت
36. فاضل السامرائي، ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة ،1969
37. كريم ناصح حسين الخالدي، الفكر النحو بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، د ت
38. كمال بشر اللغة العربية بين الفهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، دط،1999
39. محمد إسماعيل المشهداني، الاجماع دراسة في أصول النحو، دار غيداء، عمان ،2013
40. محمد بن عبد الرحمن السبيهين، اعتراض النحويين للدليل العقلي، الرياض، ط20031

41. محمد بن لطفي، الحديث النبوي مصطلحه بلاغته وكتبه، ط6، 1990
42. محمد خان، أصول النحو العربي، دار علي بن يزيد للطباعة والنشر، بسكرة، ط20152
43. محمد خضر حسين، القياس في اللغة العربية، مطبعة سلفية، د ط، د ت
44. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، دط،1983
45. محمد سالم، أصول النحو دراسة في فكر ابن الانباري، دار السلام، القاهرة مصر، ط1 2006
46. محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة ارائهم، تقديم: عبده الراجحي، دارا لبصائر، القاهرة ،2006
47. محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث عالم الكتب، القاهرة، ط19894
48. الاستشهاد والاحتجاج باللغة الرواية والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة ،1988
49. محمد فجال، الأصول في شرح الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، دار القلم بيروت ط4، 1989
50. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة ط1947
51. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط19971
52. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه دار الرائد، بيروت، د ط، د ت
53. وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي، دار الكتاب الثقافي، الاردن ط2، 2006.

❖ المجلات والدوريات:

1. احمد عبد الله المنصوري، الريادة في اصول النحو، دراسة وصفية تحليلية، البصرة مجلد6، العدد24،2020
2. الامين ملاوي، تيسير النحو العربي بين التنظير والتعليم، محلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة 2012
3. صلاح الدين ملاوي، اسس التحليل النحوي في كتابات تمام. حسان عرض وتقويم، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، م19، ع2023،2.
4. دريم نور الدين، موقف النحاة من القراءات القرآنية، محلة طلائع اللغة وبدائع الادب جامعة شلفم1، ع1جوان2020
5. صبحي الصالح، اصول الالسنية

❖ الرسائل والأطروحات

1. أحمد شايب العرباوي، أصول اللغة والنحو بين الأخفش والفراء، من خلال كتابهما المعاني في القرآن، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه، العلوم في اللغة الأدب، تخصص علوم الإنسان، جامعة محمد خيضر
2. أريج صالح، الأصول النحوية المختلف عليها قديما وحديثا، رسالة ماجستير كلية الأدب جامعة غزة 2018
3. الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة القراءة في نظرية النحو بين النموذج والاستعمال رسالة دكتوراه قسم اللغة وأدبها، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2008
4. عابدة قرسيف، الاستدلال عند النحاة العرب بين الاسس المعرفية والاستدلالات المنهجية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الأدب واللغة العربية، جامعة محمد خيضر، 2018/2017

5. عبد الرحمن الحجوج، الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحا واستعمالا، رسالة ماجيستر، تخصص لغة ونحو، جامعة مؤتة

الفهرس التحليلي

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ-د

مدخل المفاهيمي: بنية العلم وآليات الاشتغال..... **1**

مفهوم اصول النحو:..... 6

1/تعريف أصول النحو:..... 6

مفهومه عند المحدثين:.....5-8

بدائل الاصطلاح:..... 7-10

نشأة علم أصول النحو العربي..... 9-13

الفصل الأول: أدلة النحو العربي (امتداد التراث وتجاوز المحدثين)..... **17**

المبحث الأول: السماع..... 18

أولا: الاشتراط النحوي والمصدر اللغوي 13-18

ثانيا: الإطار الزماني والمكاني لفكرة الاحتجاج 15-19

1-موقف المحدثين من الإطار الزماني والمكاني لفكرة الاحتجاج: 18-21

ثالثا: مصادر السماع..... 19-24

1-القرآن الكريم وقراءاته:..... 25

1-موقف النحاة من القرآن الكريم وقراءاته:..... 25-26

2-1موقف النحاة من الحديث النبوي الشريف: 27-31

2-2: موقف المحدثين من الحديث النبوي الشريف: 29-34

-كلام العرب:..... 35

3-1 مواقف المحدثين من كلام العرب:..... 32-37

المبحث الثاني: الإجماع..... 39

أولا: تعريفه..... 39

لغة:..... 39

2-إصطلاحا 39

ثانيا: أنواع الإجماع..... 40

ثالثا: موقف المحدثين من الاجماع..... 36-41

خلاصة الفصل..... 43

الفصل الثاني: الدليل العقلي..... 46

المبحث الأول: القياس..... 47

أولا: تعريف القياس..... 47

1/ لغة: 47

2/اصطلاحا:..... 47

ثانيا: أنواع القياس..... 48

ثالثا: مكانة القياس في الدرس النحوي..... 42-48

رابعا: موقف المحدثين من القياس..... 45-49

1-موقف المحدثين من حجية القياس..... 52

المبحث الثاني: استصحاب الحل..... 55
أولا: تعريف الاستصحاب..... 55
1-لغة: 55
2-إصطلاحا: 49-55
ثانيا: مكانة الاستصحاب..... 57
ثالثا: مواقف المحدثين من الاستصحاب..... 57
خلاصة الفصل..... 61
الفصل الثالث: أصول التفكير النحوي بين منهج النحاة واجتهاد المحدثين 63
المبحث الأول: العامل النحوي..... 64
أولا: تعريف العامل..... 64
1/ لغة: 64
2/ إصطلاحا:..... 64
ثانيا: أنواع العوامل النحوية..... 59-65
ثالثا: موقف ابن مضاء القرطبي من نظرية العامل..... 60-66
رابعا: موقف المحدثين من العامل النحوي..... 64-67
المبحث الثاني: العلة النحوية..... 71
أولا: تعريف العلة:..... 71
1/ لغة: 71

2/ اصطلاحا:..... 71

ثانيا: أنواع العلل النحوية..... 66-72

ثالثا: موقف ابن مضاء القرطبي من العلل النحوية.....73

رابعا: موقف المحدثين من العلة النحوية..... 70-74

خلاصة الفصل..... 79

خاتمة..... 76-80

قائمة المصادر والمراجع:..... 83-85

فهرس التحليلي:..... 94-97

الملخص :

إن اصول النحو العربي له من الاهمية بمكان فهو العلم الذي يعنى بالبحث عن الادلة النحوية التي تأسس للقواعد النحوية وتبني الاحكام وتفسر ظواهره ونظرا لتلك الاهمية فقد كان المنطلق الاساس لكثير من الدراسات الحديثة والمعاصرة، وعلى هذا المنحى جاءت هذه الدراسة الموسومة ب"التلقي المعاصر لعلم اصول النحو "رامية الى استقصاء اهم المقولات من خلال تتبع كتاباتهم

الكلمات المفتاحية: أصول النحو، التلقي، المحدثون، تمام حسان، سعيد الأفغاني

In fact, the principles of Arabic grammar hold a focal point in the language and of great importance as it represents the science concerned with investigating the grammatical evidences that establish the grammatical rules. In this regard, from what has been said, we can deduce judgments, and explain its phenomena. Due to this significance, it has been the fundamental starting point for many modern and contemporary studies. Following this approach, the present study entitled "The Contemporary Reception of the Science of the Principles of Grammar". The current study was concluded with some suggestions and indicating aims to explore the most important propositions by tracing the writings of scholars in this field.

Keywords: Principles of Grammar, Reception, Modernists, Tamam Hassan, Saeed Al-Afghani.